# الاعتراضات على اختيار أبي عبيد القاسم في القراءات

## دراسة لغوية تحليلية

إعداد


د / ياسر رجب عز الدين عبد الله

أستاذ أصول اللغة المساعد

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بجرجا


١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

ض

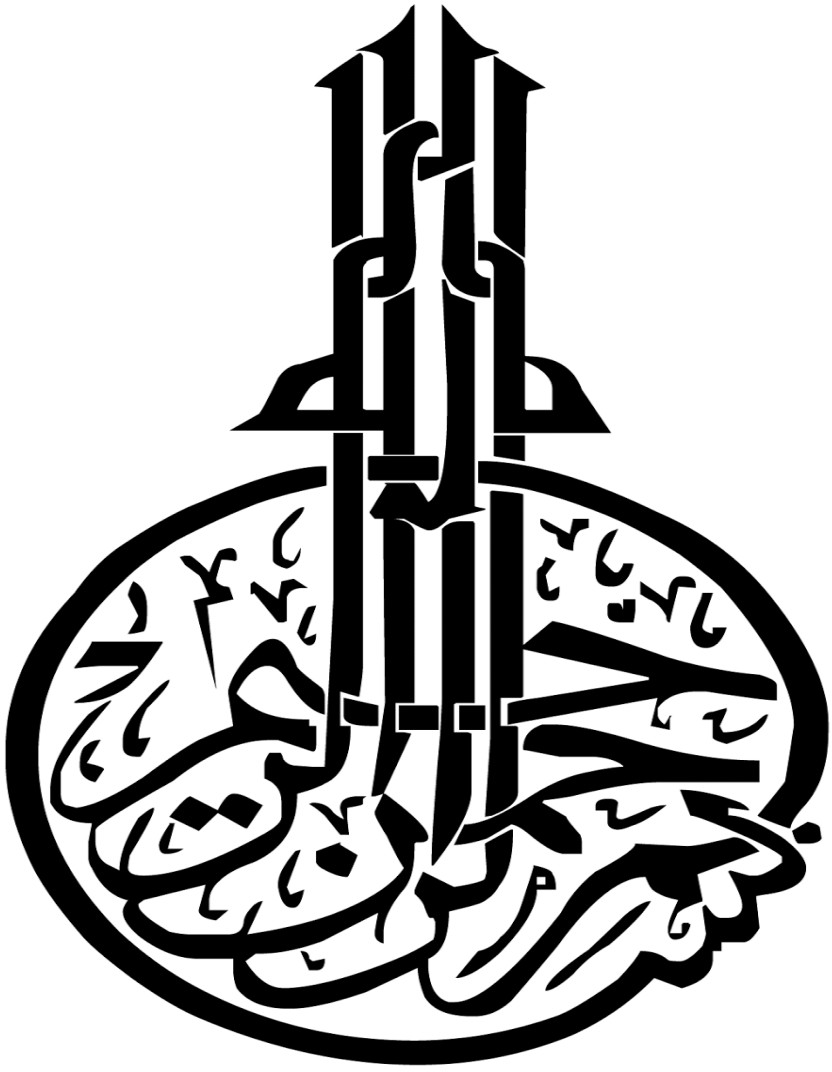

# الاعتراضات على اختيار أبي عبيد القاسم في القراءات دراسة لغوية تحليلية

ياسر رجب عز الدين عبد الله
قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر، سوهاج، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني:
YasserAbdullah2018.el@azhar.edu.eg

## ملخص البحث:

هذا البحث يتناول بالدراسة اللغوية التحليلية " الاعتراضات الواردة علىٰ اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات القرآنية" باعتباره أحد أهم الاختيارات التي نالت القبول والاهتمام لدي علماء القراءات وغيرهم، ورغم هذه الأهمية والمنزلة العظيمة التي حظي بها اختيار أبي عبيد، إلا أنه كان محل اعتراض من بعض العلماء الثقات في علم اللغة والقراءات كأبي جعفر النحاس، وابن قتيبة، ومكي بن أبي طالب، وبعض العلماء المحدثين غيرهم؛ وهذا هو ما لفت انتباهي ودعاني إلىٰ تعقُّب هذه الاعتراضات والنظر فيها ودراستها دراسة علمية لغوية، وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ للوقوف علىٰ مدىٰ صحة هذه الاعتراضات، والأدلة التي استند إليها أصحابها – خاصَّةً وأن هذه الاختيارات هي في الأصل قراءات متواترة، ولا يصح الطعن فيها أو الاعتراض عليها– مع تحليل هذه الأدلة ومناقشتها مناقشةً علميةً جادَّة؛ للوقوف علىٰ وجه الصواب فيها. وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصول ثلاثة، وخاتمة بها أهم نتائج البحث والدرا سة، ثم أعقبت ذلك بفهارس فنية.

وقد ثبت من خلال هذا البحث: أن اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام يعد من اختيار الدراية، واختيار الدراية هو اختيار غير مبني علىٰ روايةٍ منقولةٍ، وإنَّما علىٰ الاجتهاد الفردي للمؤلف، لا يجوز أن يبنىٰ عليه قراءة أو إقراء؛ لما فيهما من الخلط والتلفيق، بخلاف اختيار الرواية (وفقًا لما أقره علماء اللغة القراءات)، وهذا ما جعل اختيار أبي عبيد القاسم محل نقد واعتراض من العلماء قديمًا وحديثًا. كذلك ثبت وَهْم أبي عبيد القاسم في إنكاره كثيرًا مما خالف اختياره من قراءات، مع أنها قراءات صحيحة وجيدة، واعتماده علىٰ التفسير والتأويل البعيد، الذي يخرج باللفظ في معناه عن السياق ويجعله غير ملائم للمعنىٰ العام للنص في بعض الأحيان. كذلك ثبت عدم صحة بعض الاعتراضات التي أُخِذَت علىٰ أبي عبيدٍ في بعض اختياراته.

**الكلمات المفتاحية:**

المردود/ اختيارات/ القراءات/ أبي عبيد/ القاسم بن سلام/ لغوية/ تحليلية/ ياسررجب.

# Objections On the choice of Abu Obaid al-Qasim in the readings- Analytical Linguistic Study

Yasser Ragab Ezz Al-Din Abdullah
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Girga, Al-Azhar University, Sohag, Arab Republic of Egypt.
E-mail/ YasserAbdullah2018.el@azhar.edu.eg

## Abstract

This research deals with the analytical linguistic study "objections to the choices of Abu Obaid Al-Qasim bin Salam in the Qur'anic readings" as one of the most important choices that gained acceptance and attention among the scholars of readings and others, and despite this importance and the great status that Abu Obaid's choice enjoyed, it was the object of objection Among some of the trustworthy scholars in linguistics and readings, such as Abu Jaafar al-Nahhas, Ibn Qutayba, Makki bin Abi Talib, and some other modern scholars; This is what caught my attention and called me to track down these objections, consider them and study them in a scientific and linguistic study, according to the descriptive analytical method. To determine the extent of the validity of these objections, and the evidence on which their authors relied - especially since these choices are originally frequent readings, and it is not right to challenge or object to them - with the analysis of these evidence and a serious scientific discussion; To get right in it. This research came in an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion with the most important results of the research and study, then followed by technical indexes.

It has been proven through this research: that choosing Abu Obaid al-Qasim bin Salam is a choice of know-how, and choosing a know-how is a choice that is not based on a transmitted narration, but rather on the author's individual diligence. Because of the confusion and fabrication in both of them, unlike the choice of the novel (according to what linguists approved of the readings), and this is what made the choice of Abu Obaid Al-Qasim the subject of criticism and objection from scholars, ancient and modern. Also, the delusion of Abu Ubaid al-Qasim was proven in his denial of many of what contradicted his choice of readings, even though they are correct and good readings, and his dependence on interpretation and distant interpretation, which takes the word in its meaning out of context and makes it inappropriate to the general meaning of the text at times. It was also proven that some of the objections made to Abu Obeid in some of his choices were incorrect.

**Keywords**: yield / choices / readings / Abi Obaid / Al-Qasim bin Salam / linguistic / analytical / Yasser Ragab.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد إمام الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ آله وصحبه، ومن اهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

أما بعد

فقد اهتم علماء المسلمين بالقراءات القرآنية اهتمامًا كبيرًا وصنَّفوا فيها الكثير من التصانيف المفيدة وقد شمل ذلك القراءات المتواترة والشاذة ويرجع هذا الاهتمام إلىٰ ارتباط القراءات القرآنية بكتاب الله (ﷻ) ومن هنا شغل بها علماء اللغة والنحو والتفسير وغيرهم.

ولا يخفىٰ علىٰ المشتغلين بعلم القراءات حضورُ مصطلح (الاختيار) في كتب القراءات؛ مِن ذكر اختيارات القُرَّاء والرُّواة والأئمة في بعض الأحرف القرآنية، بل لا يكادُ يكتمل التصوُّر عن القراءات القرآنية في بنائِها المُحكَم الذي استقرَّت عليه إلا بالتعرُّض لقضية الاختيار؛ حيث كان الاختيار هو صنيع القراء الأوائل، وصنيع بعض الرواة عنهم، وامتدَّ ذلك في الطُّرق لكل رواية من الروايات القرآنية المعروفة[1].

واختيار أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءة أحد أهم هذه الاختيارات التي نالت القبول والاهتمام لدي علماء القراءات وغيرهم، يقول صاحب كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات: " واختيار أبي عبيدٍ هذا، جامع بين صحة النقل، واتفاق الرسم، وقوة اللغة، ولا يعزبنَّ عنك أنَّ أبا عبيد إمامٌ في هذه الفنون الثلاثة، مصنِّفٌ فيها[2].

---

(1) قراءة في كتاب الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله... للدكتور أمين بن إدريس/ لمحمد مصطفىٰ عبد المجيد ص ٣.

(2) جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٢٩.

ويقول: " وقد اتَّفقت الأمة علىٰ صحة اختيار أبي عبيد، وموافقته لما عليه الحجة؛ إذ إن اختياره ــ رحمه الله ــ لم يخرج عما عليه الأئمة المعتمدون، ولهذا أقول: إنه مما تصح به الصلاة، ومما ينبغي حفظه ومعرفته"[1].

**إشكالية الدراسة وأهدافها:**

ومع هذه الأهمية والمنزلة العظيمة التي حظي بها اختيار أبي عبيد إلا أنه كان محل اعتراض من بعض العلماء الثقات في علم اللغة والقراءات كأبي جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب وغيرهما[2]؛ وهذا هو ما لفت انتباهي ودعاني إلىٰ تعقُّب هذه الاعتراضات والنظر فيها ودراستها دراسة علمية لغوية؛ للوقوف علىٰ مدىٰ صحتها، والأدلة التي استند إليها أصحابها – خاصَّةً وأن هذه الاختيارات هي في الأصل قراءات متواترة، ولا يصح الطعن

---

[1] جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٣٧

[2] فقد ذكر بعض العلماء المحدثين: " أنَّ اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام تعد من اختيار الدِّراية؛ بل إنَّ أبا عبيد القاسم بن سلام من أشهر من عرف بهذا النوع من الاختيار (يقصد: اختيار الدِّراية)، وعن مفهوم هذا النوع من الاختيار يقول: "هو غير مبني علىٰ روايةٍ منقولةٍ، وإنَّما علىٰ الاجتهاد الفردي للمؤلف، وهذا النوع كثيرًا ما تجده في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب.

وعن حكم هذا النوع من الاختيار الذي ينتمي إليه " اختيار أبي عبيد القاسم"، وهو اختيار الدراية يقول:" ... أما النوعان الآخران اللذان يسميان في بعض الكتب اختيارًا؛ فلا ينطبق عليهما إلا مصطلح اختيار الدراية، ولا يجوز أن يبنىٰ عليهما قراءة أو إقراء؛ لما فيهما من الخلط والتلفيق. ينظر: مصطلح الاختيار القرائي بين الرواية والدراية/ للدكتور محمد عبد الواحد الدسوقي ص ٦٦٥، ٦٨٩. هذا ما دعاني للنظر في هذا الاختيار والاعتراضات الواردة عليه؛ للكشف عن وجه الصواب فيها في ضوء علم اللغة الحديث؛ خاصة وأنها تتعلق بأشرف نصٍّ وهو القرآن الكريم وقراءاته المتواترة.

فيها أو الاعتراض عليها-مع تحليل هذه الأدلة ومناقشتها مناقشة علمية جادَّة؛ للوقوف علىٰ وجه الصواب فيها؛ إذ تعد هذه الاختيارات والاعتراضات القائمة عليها من اختيارات الدِّراية، التي تقوم علىٰ الاجتهاد الفردي للمؤلف، ولا تُبْنَىٰ علىٰ روايةٍ منقولةٍ، ولا يجوز أن يبنىٰ عليها قراءة أو إقراء؛ لما فيهما من الخلط والتلفيق، بناءً علىٰ ما ذكره العلماء[1] في هذا الشأن.

**منهج الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة علىٰ المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة جادَّة للوقوف علىٰ هذه الاعتراضات ووجهة نظر أصحابها، ومدىٰ صحتها من عدمه، وإثبات وجه الصواب فيها، وذلك خلال هذا البحث الذي يحمل عنوان: " الاعتراضات علىٰ اختيارات أبي عبيد القاسم في القراءات ــ دراسة لغوية ".

**مصادر مادة الدراسة:**

**اعتمدتُ في جمع مادة هذا البحث على المصادر الآتية:**

١- كتاب "جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، وتحقيق اختياره في القراءة" / لأحمد بن فارس السلوم.

٢-كتاب " قراءة في كتاب الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله... للدكتور أمين بن إدريس/ لمحمد مصطفىٰ عبد المجيد".

٣ـ اعتراضات أبي جعفر النحاس، الواردة في كتابه " إعراب القرآن".

٤ـ اعتراضات مكي بن أبي طالب، الواردة في كتابه: " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها".

---

[1] ينظر: مصطلح الاختيار القرائي بين الرواية والدراية/ للدكتور محمد عبد الواحد الدسوقي ص ٦٦٥، ٦٨٩(بتصرف).

**مجال الدراسة:**

هذه الدراســة تأتي في إطار الدراســات اللغوية القرآنية؛ حيث تعرَّض البحـث لأبرز وأهم الاعتراضــات التي وُجِّهـت لكتـاب الاختيـارات في القراءات لأبي عبيد القا سم، ودر سها في إطار علم اللغة الحديث بمستوياته اللغوية المتنوعة.

**الدراسات السابقة:**

**تناول بعض العلماء " اختيارات أبي عبيد القاســم في القراءات " بالدراسة، كما في:**

١-كتاب" اختيارات أبي عبيد القاســم بن ســلام في القراءات: جمعًا ودراسةً/ لعبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة"، الرياض ٢٠٠٠م.

٢- وكتاب " جهود الإمام أبي عبيد القا سم بن سلام في علوم القراءات، وتحقيق اختياره في القراءة" / لأحمد بن فارس السلوم".

٣- اختيارات مكي بن أبي طالب القيســي في كتابه الكشــف عن وجوه القراء السبع وعللها وحججها دراسة لغوية تحليلية/ للطالب إسلام حسني أبو صقر، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة ١٤٣٤هـ ــ ٢٠١٣م.

٤- مصطلح الاختيار القرائي بين الرواية والدراية/ للدكتور محمد عبد الواحد الدسوقي، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد (٣٣) لسنة ٢٠١٨م.

هذا غير أنِّي لم أقف- فيما بين يديَّ من مصادر- علىٰ أي دراسةٍ تنَاوَلَتْ "الاعتراضــات علىٰ اختيارات أبي عبيد القاســم في القراءات" بالدراســة اللغوية، مع العرض والتحليل والمناقشة لهذه الاعتراضات؛ مما يثبت جديَّة هذه الدراسة وسبقها في هذا المجال.

**خطة البحث:**

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصــلين، وخاتمة بها أهم نتائج

البحث والدراسة، ثم أعقبت ذلك بفهارس فنية.

**ففي المقدمة:** تناولت أهمية الموضوع، والسبب في اختياره، ومنهجي الذي سرت عليه في هذا البحث، والدراسات السابقة، وخطته.

**أمَّا التمهيد:** فجاء بعنوان: مفهوم الاختيار في القراءات وأهليته، ومعايير أهل العلم في القبول أو الردِّ.

**أمَّا الفصل الأول**: وعنوانه:" التعريف بأبي عبيد واختياراته، وأهم الاعتراضات عليها وأصحابها ": ويشتمل علىٰ فصول ثلاثة، هي:

**المبحث الأول ـ** بعنوان: " التعريف بأبي عبيد واختياره".

**المبحث الثاني** – بعنوان: " التعريف بأبي جعفر النحاس واعتراضاته".

**المبحث الثالث** – بعنوان:" التعريف بمكي بن أبي طالب واعتراضاته".

**الفصل الثاني:** وعنوانه:" الاعتراضات الواردة علىٰ اختيارات أبي عبيد – دراسة لغوية "، ويشتمل علىٰ فصلين، هما:

**المبحث الأول**: وعنوانه:" الاعتراضات المتعلقة ببنية الكلمة (الصرفية)".

**المبحث الثاني**: وعنوانه:" الاعتراضات النحوية (التركيبية).

**الخاتمة ونتائج البحث.**

**الفهارس الفنية.**

**وختامًا**: آمل أن أكون قد وفقت فيما عرضت له في هذا البحث، كما آمل أن يكون هذا البحث إضافةً إلىٰ المكتبة العربية، وأن يجعله الله خالصًا لوجهه الكريم، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

**(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)**

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [سورة هود:٨٨].

**المؤلف**

## تمهيد

## مفهوم الاختيار في القراءات وأهليته ومعايير أهل العلم في القبول أو الردِّ

لا يقتصر حضور هذه القضية علىٰ كُتُب القراء فقط؛ بل كانت بارزةً لدىٰ بعض المفسرين خاصةً المتقدِّمين منهم، وتجلَّت في تعاملهم مع بعض القراءات القرآنية، وترجيح بعضها علىٰ بعض، وتعليل ذلك بعِلَلٍ مختلفة، كما حضرت عند النحويين في اختياراتهم المبنيَّة علىٰ قواعد العربية والأصول النحوية، والتي احتلَّت مساحةً كبيرةً من الأخذِ والردِّ في العديد مِن كتب التفسير (١).

وهذا الحضور لقضية الاختيار – اصطلاحًا وتطبيقًا – في كتب القراءات والتفسير وغيرها يطرح عددًا من التساؤلات التي تفتقر إلىٰ جواب: ما المراد بالاختيار؟ وما الفرق بينه وبين القراءة؟ وما الدواعي التي تدعو القارئ أو المفسِّر أن يختار بين القراءات؟ وإلىٰ مدىٰ يصحُّ هذا الفعل؟ وإن صحَّ فما هي ضوابطه؟ ومَن مِنهم قُبِل منه اختياره؟ ومَن رُدَّ عليه؟ وما هي معايير أهل العلم في القبول أو الردِّ؟ (٢) وفيما يأتي الإجابة عن هذه الأسئلة:

**مفهوم الاختيار والفرق بينه وبين القراءة:**

**مفهوم الاختيار اصطلاحًا**: هو اختيار القارئ لوجه من مسموعاته والاقتصار عليه، قال نافع: قرأت علىٰ سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك به واحد تركته حتىٰ ألفت هذه القراءة. وقرأ الكسائي

(١) قراءة في كتاب الاختيار عند القراء ص ٤.

(٢) المرجع السابق ص ٥.

علىٰ حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحوا من ثلاثمائة حرف، وكذا أبو عمرو علىٰ ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف اختارها من قراءة غيره [1].

**وعرَّفه الدكتور عبد الهادي الفضلي بقوله:** " نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه: الحرف الذي يختاره القارئ من بين مرويا ته، مجتهدًا في اختياره" [2].

**كما عرَّفه الشيخ طاهر الجزائري بقوله:** " الاختيار أن يعمد من كان أهلاً له إلىٰ القراءات المروية فيختار ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقًا في القراءة علىٰ حدة".

**ثم قال:** " وقد وقع ذلك من الكسائي، وممن اختار من القراءات كما اختار الكسائي: أبو عبيد، وأبو حاتم، والمفضل، وأبو جعفر الطبري[3]

**الفرق بين القراءة والاختيار:**

**يقول الدكتور أحمد نصيف الجنابي:** " والفرق بين القراءة والاختيار: أن القراءة تعني أن يكون للمقرئ قراءة مجردة علىٰ حرف واحد، من أول القرآن إلىٰ آخره.

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءة ١/ ـ٢

(٢) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ١٠٥.

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن/ للجزائري ص ١٢١، والاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره عند القراء (رسالة ماجستير) للباحث/ أمين بن إدريس ص ٣٢.

**أما الاختيار فهو**: أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفًا يفضِّلها؛ لسبب يذكره، أو لا يذكره، قد يكون حرف منها قراءة في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرىٰ وكذا إلىٰ آخر القرآن الكريم[(١)].

هذا وقد ذكر بعض العلماء المحدثين أن للاختيار صور ثلاث، هي:

أولها: اختيار كلمات قرآنية من روايات متعددة؛ بمعنىٰ استحسان أوجهها، إعرابيًا أو دلاليًا أو أدائيًا، وهو " اختيار الدراية" وهو غير مبني علىٰ روايةٍ منقولةٍ، وإنَّما علىٰ الاجتهاد الفردي للمؤلف، وهذا النوع كثيرًا ما تجده في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب.

كما أنَّ اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام تعد من هذا النوع من الاختيار وهو اختيار الدِّراية؛ بل إنَّ أبا عبيد القاسم بن سلام من أشهر من عرف بهذا النوع من الاختيار، وحكم هذا النوع من الاختيار أنه لا يجوز أن يبنىٰ عليهما قراءة أو إقراء؛ لما فيهما من الخلط والتلفيق[(٢)].

ثانيها: أن يكون ما يقرأ به القارئ ويُقرِئ أصولاً مجمعة وكلمات مختارة من قراءات متعددة ، وهذا لا يصح أن يطلق عليه اختيار قرآني؛ لأنه لا يتحقق فيه الضبط في الرواية، ولا ما أمر به النبي (ﷺ)؛..وهذا النوع لم يقع في تاريخ علم الآداء القرآني، وإن كان هو ما فهمه قليلو العلم من أنه المقصود بالاختيار[(٣)].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين ص ٢٨، ٢٩.

(٢) ينظر: مصطلح الاختيار القرائي بين الرواية والدراية/ للدكتور محمد عبد الواحد الدسوقي ص ٦٦٥، ٦٨٩(بتصرف).

(٣) ينظر: مصطلح الاختيار القرائي بين الرواية والدراية/ للدكتور محمد عبد الواحد الدسوقي ص ٦٦٦.

ثالثها: أن يكون الاختيار رواية معينة أو قراءة معينة من مجموع قراءات أو روايات اجتمعت لدىٰ القارئ أو الراوي، فيختار منها واحدة أو اكثر، ويكون قد قرأ بها من أول القرآن إلىٰ آخره بسنده وينص علىٰ ذلك، وهو ما يعرف بـ (اختيار الرواية)؛ أي المبني علىٰ الرواية الصحيحة بسندها الصحيح الموافق لرسم المصحف، وهذا هو ما ينطبق علىٰ قول بعض المصنفين:" واختار " خلف" من قراءة عاصم وحمزة والكسائي، ولم يخرج عنهم....فالمراد بالاختيار الروائي الذي يجوز القراءة به والإقراء: الاختيار منة مجموع الروايات، رواية أو عدد من الروايات، وهي مما يصح لدىٰ المختار سندًا ويَقْوَىٰ، ويكون هذا الختيار مبنيًا علىٰ ضبط القارئ وامانته[1].

**أهلية الاختيار:**

الأهلية، معناها: الصلاحية للشيء، وقيل معناها: صلاحية الإنسان لصدور الشيء عنه، أو طلبه منه، وقبوله إياه[2].

**ومعنى ذلك:** أن الذي يختار لابد أن يكون صالحًا للاختيار حتىٰ يقبل منه، فلابد أن تتوافر فيه شروط تؤهله للاختيار، ومن أهم هذه الشروط ما يأتي:

١_ أن يكون قارئًا، ضابطًا، عارفًا بأصول القراءة، واختلاف القراء.

٢_ أن يكون متلقيًا للقراءة علىٰ وجهها الصحيح عن طريق الرواية والتحمل عن المتقدمين.

٣_ أن تكون مروياته في القراءة متعددة؛ حتىٰ يختار بينها.

---

[1] المرجع السابق ص ٧٦٧، ٧٦٨.

[2] حاشية الرهاوي ص ٩٣٠، والاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره عند القراء ص ٣٨.

٤_ أن يكون عارفًا باللغة، بصيرًا بالعربية- وهذا شرطٌ فيمن يختار علىٰ أساس اللغة- حتىٰ يستطيع أن يختار بناءً علىٰ علمه ويوجه اختياره، ويحتج له إن أراد.

فهذه أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في صاحب الاختيار المعتبر المقبول، واختلالها وعدم تحققها يخرج الاختيار عن دائرة الاختيارات المعتبرة المقبولة[1].

هذا وعند النظر نجد أن أبا عبيد القاسم بن سلام قد وافق شروط أهلية الاختيار؛ لذا نال اختياره قبول ورضا جمهور العلماء، وكانت له منزلة وأهمية عظيمة، ومن أجل ذلك حاز علىٰ اهتمام أئمة اللغة والقراءات تحليلاً وتمحيصًا، ونقدًا وتهذيبًا، علىٰ النحو المبيَّن في هذا البحث، وذلك فيما يأتي:

❁❁❁❁❁

[1] ينظر: الاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره عند القراء ص ٣٩، ٤٠.

# الفصل الأول

## التعريف بأبي عبيد واختيــاراته وأهم الاعتراضات عليه وأصحابها

**ويشتمل على مباحثٍ ثلاثة، هي:**

**المبحث الأول** ـ التعريف بأبي عبيــد واختيــاراته.

**المبحث الثاني** ـ التعريف بأبي جعفر النحاس واعتراضاته.

**المبحث الثالث** ـ التعريف بمكي بن أبي طالب واعتراضاته.

## المبحث الأول: التعريف بأبي عبيد واختياره

### أولاً: التعريف بأبي عبيد

**اسمه ونسبه:**

هو القاسم بن سلاّم[1]، كان أبوه سلاَّم عبدًا روميًا لرجلٍ من أهل هراة، وهي مدينةٌ من مدن خراسان.

وكان أبوه يحبُّ العلم، فيحكي أنَّه خرج يومـًا، وأبو عبيدٍ مع ابنِ مولاه في الكُتَّاب، فقال للمعلِّم: علِّمي القاسم فإنَّها كَيِّسه. فخاطب أبوه المعلمَ بضمير المؤنث، وهو لحنٌ لكونه روميـًا.

ولد أبو عبيدٍ بهراة سنة ١٥٠ هـ وقيل: سنة ١٥٤ هـ، وكان أبوه يتولَّىٰ الأزد، وكان أبو عبيد ينزل في بغداد بدرب الريحان.

**شيوخه:**

روىٰ أبو عبيدٍ عن عددٍ كبير من أهل العلم واللغة، حتىٰ صار إمامَ عصره، وسيِّدَ دهره، ونبغ في عدّة علومٍ، فقرأ علىٰ:

١-إسماعيل بن جعفر[2].

٢-شريك بن عبد الله، وهو أكبر شيوخه[3].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣، إنباه الرواة ٣/ ١٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٣، معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨ تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٥٥، طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩، طبقات المفسرين ٢/ ٣٧، شذرات الذهب ٢/ ٥٤، طبقات الشّافعية الكبرىٰ ٢٠/ ١٥٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٠، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤١٧، والأعلام/ للزركلي ٥/ ١٦٧، والغريب المصنف ١/ ٢٤٩ (مقدمة المحقق).

(٢) طبقات الشافعية ٢/ ١٥٤، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩.

(٣) طبقات الشافعية ٢/ ١٥٤، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩.

٣-إسماعيل بن عياش[١].

٤-هُشيم بن بشير[٢].

٥-جرير بن عبد الحميد[٣].

٦-سفيان بن عيينة[٤].

٧-إسماعيل بن علية[٥].

٨-يزيد بن هارون[٦].

٩-يحيىٰ بن سعيد القطان[٧].

١٠-حجَّاج بن محمد أخذ عنه القراءة[٨].

**تلامذته:**

روىٰ عن أبي عبيدٍ، وأخذَ عنه العلم كثيرٌ من الناس، والرُّواة عنه مشهورون ثقاتٌ، ذوو ذكرٍ ونبلٍ، وعادَتْ بركةُ أبي عبيدٍ رحمه الله علىٰ أصحابه، فكلُّهم نبغَ في العلم واشتُهر به، وأخذ عنه وتصدَّر للإفادة، فمنهم:

---

[١] تاريخ بغداد ١٢/ ٢٠٣.

[٢] تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣.

[٣] المرجع السابق ـ ٧/ ٢٦٢.

[٤] السابق ـ ٩/ ١٧٣.

[٥] السابق ـ ٦/ ٢٢.

[٦] السابق ـ ١٤/ ٣٣٨.

[٧] السابق ـ ١٤/ ١٤٠.

[٨] السابق ـ ٨/ ٢٣١.

١ –أبو عبد الرحمن أحمد بن سهل التميمي.

٢ –أحمد بن عاصم البغدادي.

٣–ثابت بن أبي ثابت، ورَّاق أبي عبيد، له كتاب "الفرق "، مطبوع.

٤ –أبو منصور نصر بن داود الصاغاني[١].

٥–محمد بن وهب أبو جعفر المسعري.

٦–محمد بن سعيد الهروي.

٧–محمد بن المغيرة البغدادي.

٨–عبد الخالق بن منصور النيسابوري.

٩–أحمد بن يوسف التغلبي[٢].

١٠ –أحمد بن حنبل، قرأ عليه غريب الحديث.

**وصفه وكلام الأئمة فيه :**

كان أبو عبيدٍ من الرَّاسخين في العلم، العاملين بما يعلمون، ذا زُهدٍ وورع، وتقوىٰ للهِ (ﷻ)، وقد أثنىٰ عليه العلماء كثيراً، فقد قال إسحاق بن راهويه شيخُ الحديث: الحق يحبُّه الله (ﷻ)، أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلاَّم أفقهُ مني وأعلمُ مني[٣].

وقال الهلال بنِ العلاء الرّقي: مَنَّ اللهُ علي هذه الأمَّةِ بأربعةٍ في زمانهم: بالشافعيِّ تفقهَ بحديثِ رسولِ اللُّه (ﷺ)، وبأحمدَ بن حنبل، ثبتَ في المحنة، لولا ذلك كفر النَّاس، وبيحيىٰ بنِ معين، نفىٰ الكذبَ عن حديثِ رسول الله

---

[١] تاريخ بغداد ــ ١٣/ ٢٩٢.

[٢] السابق٥/ ٢١٩.

[٣] المرجع السابق ١٢/ ٤١١، وإنباه الرواة ٣/ ١٩.

(ﷺ)، وبأبي عبيدٍ القاسمِ بن سلاَّم، فسَّرَ الغريب من حديث رسول الله (ﷺ)، لولا ذلك لاقتحم النَاسُ في الخطأ[1].

وقال إسحاقُ بن إبراهيم الحنظليُّ: أبو عبيدٍ أوسعُنا علمـًا، وأكثرنا أدبـًا، وأجمعُنا جمعـًا، إنَا نحتاج إلىٰ أبي عبيدٍ، وأبو عبيدٍ لا يحتاج إلينا [2].

وقال الجاحظ: ومن المُعلِّمين ثمَّ الفقهاء والمحدثين، ومن النحويين والعلماء بالكتاب والسُنَّة، والنَّاسخ والمنسوخ، وبغريبِ الحديث، وإعراب القرآن، وممَن جمع صنوفـًا من العلم، أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلاَّم، وكانَ مؤدبـًا لم يكتب النَاسُ أصحَّ من كتبه، ولا أكثر فائدة[3].

وسئل أبو قدامة عن الشافعيِّ وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي عبيد، فقال: أما أفهمُهم فالشافعي، إلا أنَّه قليلُ الحديث، وأمَا أورعهم فأحمد بن حنبل، وأمَّا أحفظهم فإسحاق- هو ابن راهويه- وأمَّا أعلمُهم بلغاتِ العربِ فأبو عبيدٍ.

فهذه الشهادات من هؤلاء العلماء وغيرهم دليلٌ واضحٌ علىٰ مكانة أبي عبيدٍ العالية، ومرتبته المنيفة، إذ النَاسُ شهداءُ الله في الأرض، فإذا أثنوا علىٰ

وفي سنة ٢١٣ هـ توجَّه أبو عبيد إلىٰ مصر مع يحيىٰ بن معين، فسمع علماءها وكتب بها، ثم رحل إلىٰ دمشق طلبـًا للعلم. وبعدها عاد إلىٰ بغداد، ثم قصد مكة سنة ٢١٩ هـ، وأقام بها حتىٰ مات[4].

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤١٠، وإنباه الرواة ٣/ ١٩

(٢) المرجع السابق ٣/ ١٩.

(٣) طبقات النحويين/ للزبيدي ص ١٩٩.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٦، وطبقات النحويين ص ٢٠١.

**وفاته:**

خرج أبو عبيد إلىٰ مكة سنة تسع عشرة ومائتين، وحجَّ، ولم يزلْ بها إلىٰ أن توفي سنة ٢٢٤ هـ. في يوم الأربعاء ١٢ المحرم، كما في التونسية.

وقد ذُكر أنَّ أبا عبيدٍ قدم مكَة حاجـًا، فلما قضي حجَّه وأراد الانصراف اكترىٰ إلىٰ العراق، ليخرج صبيحة الغد. قال أبو عبيد. فرأيتُ النبيَّ (ﷺ) في رؤياي وهو جالسٌ، وعلىٰ رأسه قومٌ يحجبونه، والنَّاس يدخلون ويسلِّمون عليه، ويصافحونه قال: فكلَّما دنوت لأدخلَ مع النَّاس مُنِعت، فقلتُ لهم: لمَ لا تُخلّون بيني وبين رسول الله (ﷺ)؟ فقالوا لي: لا واللَّه، لا تدخل عليه ولا تُسلِّمُ عليه وأنت خارجٌ غداً إلىٰ العراق، فقلتُ لهم: إني لا أخرج إذاً، فأخذوا عهدي، ثمَّ خلَّوا بيني وبين رسول الله (ﷺ)، فدخلتُ وسلَّمتُ عليه، وصافحني، وأصبحتُ ففسخت الكراء وسكنت مكة.

وفارق أبو عبيد هذه الدنيا الفانية بعد حياةٍ مليئةٍ بالعلم والعبادة والتعليم، لينتقل إلىٰ دار الآخرة. وكانت وفاته سنة ٢٢٤ هـ وبلغ أربعـًا وسبعين سنة[1].

**مؤلّفاته:**

صنَف أبو عبيدٍ مُصنفاتٍ متعددة. في علوم شتَّىٰ، وروىٰ النَّاس من كتبه المُصنَفة بضعةً وعشرين كتابـًا في القرآن والفقه، والغريب والأمثال، وله كتبٌ لم يروها، وأشهر مؤلفاته:

١ – كتاب غريب الحديث، صنَّفهُ للخليفة المأمون العباسي، وقرأه عليه. قال أبو عبيد: مكثتُ في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربَّما كنتُ أستفيد الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيتُ ساهراً فرحـًا

[1] انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٦، وطبقات النحويين ص٢٠١، والأعلام ٥/ ١٦٧.

مني بتلك الفائدة. والكتابُ مطبوعٌ في حيدر آباد سنة ١٩٦٤، في أربعة أجزاء، وصوِّر في بيروت في دار الكتاب العربي ويليه في الشهرة كتاب:

٢- الغريب المُصنَّف، وألَّفه في أربعين سنة مع غريب الحديث.

٣- الأمثال، طبع في جامعة أم القري، بتحقيق/ د. عبد المجيد قطامش عام ١٩٨٠.

٤- الأموال، نشره حامد الفقي سنة ١٣٥٣هـ، وأُعيد طبعه بتحقيق محمد خليل الهراس في القاهرة سنة ١٣٨٨ في مجلد.

٥- الإيمان ومعالمه، نشره محمد ناصر الألباني- بدمشق.

٧- معاني القرآن.

٨- كتاب القراءات، وقد أحال إليه أبو عبيد في كتاب الطهور[١].

٩- الاختيار في القراءات، وقد ذكر ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٢٩. وما بعدها. (محل الدراسة).

١٠- الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنىٰ طبع في بومباي- بتحقيق امتياز علىٰ عرشي الرامفوري، سنة ١٩٣٨[٢].

وغيرها من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة والمفقودة التي تدل علىٰ حياة عامرة بالعطاء.

❁❁❁❁❁

---

[١] الأعلام صفحة ٣٩٢، بتحقيق/ مشهور حسن.

[٢] انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٦، وطبقات النحويين ص٢٠١، والأعلام/ للزركلي ٥/ ١٦٧، والغريب المصنف ١/ ٢٤٩ (مقدمة المحقق).

## ثانيًا: التعريف باختيار ات أبي عبيد

اختيارات أبي عبيد مذكورة في كتابه القراءات، وقد صـــار اختياره مع الزمان قراءة مشـــهورة تضـــاف إليه، وتنســـب له، ولكن الدهر لم يلبث أن طواها كما طوىٰ غيرها من القراءات والاختيارات[1].

يقول صـــاحب كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاســـم بن ســـلام في علوم القراءات – كما سبق[2] –:" واختيار أبي عبيدٍ هذا، جامع بين صحة النقل، واتفاق الرســـم، وقوة اللغة، ولا يعزبنَّ عنك أنَّ أبا عبيد إمامٌ في هذه الفنون الثلاثة، مصنِّفٌ فيها.

ويتابع مؤلف كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاســـم بن ســـلام في علوم القراءات التعريف باختيار أبي عبيد قائلاً:" ومنذ زمن قديم ضـــاع الإســـناد إلىٰ أبي عبيد كما ضـــاعت قراءته، وذهب من عامة كتب القراءات، ربما لرغبتهم في الاختصار أو الاقتصار، وقد تصفَّحتُ عامة كتب القراءات سواء المطبوع منها أو المخطوط، باحثًا عن الإســـناد إلىٰ أبي عبيد وعن اختياره فلم أجد أحدًا اعتنىٰ بســـوق إســـناده إلىٰ قراءة أبي عبيد، فضـــلاً عن ذكر اختياره اللهم إلا ابن جبارة الهذلي في كتابه الجامع الحافل: الكامل في القراءات الخمسين.

---

[1] جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٢٩.

[2] ينظر: مقدمة البحث.

فصرتُ أتتبع اختيار أبي عبيد من كتب التفسير والمعاني وكتب القراءات والتعليل، فإنهم يذكرون الحرف بعد الحرف من اختياره، وقد جمعتُ ما تيسر من ذلك.

وبينما كنت أقلِّب الطرف في كتب القراءات وجدت جزءًا صغيرًا بعنوان (قراءات القراء المعرفين بروايات الرواة المشهورين) للمقرئ الكبير المحدث الحافظ أبي عمر الأندرابي النيسابوري (المتوفي بعد ٥٠٠هـ) تحقيق/ د. أحمد نصيف الجنابي، وفي تضاعيف هذا الجزء ذكر المصنف رحمه الله ترجمة لأبي عبيد في جملة من ترجم من أصحاب الاختيارات، وساق أسانيده إليهم، فاغتبطتُ بهذا الجزء جدًا؛ إذ تحقق لي به الشق الأول مما كنت أرغب في معرفته عن قراءة أبي عبيد، وهو أسانيد القراء إليه، وبقيَ الشق الآخر، وهو معرفة اختياره، فبحثت عن أصل هذا الكتاب المخطوط، وتطلَّبته في خزائن الكتب حتىٰ وجدت مصورته في مكتبة المخطوطات في جامعة الكويت، فلما طالعته وجدته مجموعًا نفيسًا، وكتابًا جليلاً، جمع بين علوم القرآن وعلوم القراءات، واسمه كما سماه مصنفه (الإيضاح في القراءات)، وذكر فيه ثلاثة وخمسين بابًا، من أمهات أبواب القراءات وعلوم القرآن، أفرد البابين الثاني والثالث بعد الثلاثين لتراجم أصحاب الاختيارات، ثم ختم الأندرابي كتابه بذكر حروف هؤلاء القراء، وفيهم أصحاب الاختيارات وأولهم أبو عبيد[1].

[1] جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٣٠، (وما بعدها).

**منهج أبي عبيد في اختياره:**

ظهر منهج أبي عبيد في اختياره من خلال ما ذكره بقوله:" إنما توخينا في جميع ما أخبرنا من القراءات أكثرها من القراءة أصلاً، وأعربها في كلام العرب لغة، وأصحها في التأويل مذهبًا، بمبلغ علمنا، واجتهاد رأينا، والله الموفق للصواب، وذكر ما اختاره من أول القرآن إلىٰ آخره.

فهذا النص _ رعاك الله _ يبين لك منهج أبي عبيد في اختياره، وهو منهج متين، يعتمد علىٰ تحقيق أركان القراءة الصحيحة، يصير فيه إلىٰ قراءة عُظْم القراء، ويرغب عن مفاريدهم؛ ولذلك لم يشارك أبو عبيد أيًّا من القراء أصحاب الأبواب المفردة.

ولأن الرجل محدث وعالم بالرسم فقد كان نَفَسُه في الاختيار متأثرًا بهذين العلمين، فربما اختار قراءة لأجل رواية حديث أو أثر، وربما رجح وجهًا لقربه إلىٰ موافقة الرسم العثماني أكثر من الوجه الآخر.

فقد سلك أبو عبيد طريق جماعة الكوفيين في أصوله وفروعه، ولذلك فإنه لم يشارك أي واحد من القراء ممن تفرد بباب من أبواب القراءة ومذهب من مذاهبها في بابه الذي تفرد به.

فلم يشارك وَرْشًا في تغليظ اللامات ولا ترقيق الراءات، ولم يشارك أبا عمرو في الإدغام الكبير، ولم يشارك البزي في باب التاءات، ولا حمزة وهشام في باب الوقف علىٰ الهمز، ولا حمزة أيضا في باب السكت، واختياره في هذه الأبواب كلها اختيار العامة من القراء[1].

❁❁❁❁❁

[1] جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٤٣، (وما بعدها).

## المبحث الثاني: التعريف بأبي جعفر النحاس واعتراضاته

### أولاً: التعريف بأبي جعفر النحاس

**اسمه ولقبه ونشأته:**

أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، المصري النحوي، ابن النحّاس: العلّامة، إمام العربية.

ولد في مصر، ونشأ فيها ثم ارتحل إلىٰ بغداد فأخذ عن المبرّد، والأخفش علىٰ ابن سليمان، ونفطويه، والزّجّاج وغيرهم. ثم عاد إلىٰ مصر وتصدّر للتدريس، وكانت مصر خلال النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الأول من الرابع للهجرة حلقة الوصل بين المغرب والمشرق، وقد قصده طلّاب المعرفة، كما قصدوا غيره، من المغرب وأخذوا عنهم صنوف علوم اللغة والقرآن، وعادوا بها إلىٰ بلادهم. وبذلك انتقلت مصنّفات هؤلاء العلماء المصريين إلىٰ هناك.

نشأ ابن النحاس محبّا للعلم وكان لا يتوانىٰ أن يسأل أهل العلم والفقه ويفاتشهم بما يشكل عليه في تصانيفه.

**كتبه:**

- صنّف كتبا حسنة مفيدة منها:

كتاب الأنوار.

وكتاب الاشتقاق لأسماء الله (ﷻ).

وكتاب معاني القرآن.

وكتاب اختلاف الكوفيين والبصريين سمّاه «المقنع».

وكتاب أخبار الشعراء.

وكتاب أدب الكتّاب.

وكتاب الناسخ والمنسوخ.

وكتاب الكافي في النحو.

وكتاب صناعة الكتاب.

وكتاب إعراب القرآن.

**وفاته:**

توفّي ابن النحاس يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ٣٣٨ هـ أو٣٣٧هـ ... وقد رويت حكاية محزنة لموته، وهي أنه كان جالسا علىٰ درج المقياس (وهو عمود من رخام قائم وسط بركة علىٰ شاطئ النيل له طريق يدخل إلىٰ النيل يدخل الماء إذا زاد عليه وفي ذلك العمود خطوط يعرفون بوصول الماء إليها مقدار الزيادة) وكان النيل في أيام زيادته، وكان ابن النحاس يقطّع شيئا من الشعر عروضيًا، فسمعه أحد العوام فظنّه يسحر النيل حتىٰ لا يزيد فتغلو الأسعار فدفعه برجله فوقع في النيل فلم يعرف له خبر[1].

❁❁❁❁❁

[1] ينظر: النجوم الزاهرة ٣/ ٣٠٠، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٢، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٧١ (دار الفكر)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ لابن الجوزي ٦/ ٣٦٤، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢، ووفيات الأعيان ١/ ٨٢.

## ثانيًا: التعريف باعتراضات أبي جعفر النحاس

اعتراضات أبي جعفر النحاس : هي عبارة نقضٍ لما اختاره أبو عبيد القاسم من قراءات، وجملة من المخالفات لهذه الاختيارات مدعومة بالأدلة والحجج التي تثبت هذه الاعتراضات وتنقض اختيار أبي عبيد، وقد وردت هذه الاعتراضات في كتاب أبي جعفر النحاس: " إعراب القرآن "، وذكرها صاحب كتاب" جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، وتحقيق اختياره في القراءة "؛ حيث أورد هذه الاعتراضات أثناء عرضه لاختيارات أبي عبيد ضمن كتابه الموسوم بـ" جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات"، مع غيرها من الاعتراضات الأخرىٰ لعلماء آخرين كمكي بن أبي طالب وغيره.

وقد لفت انتباهي ورود هذه الاعتراضات رغم ما ورد بشأن صحة اختيارات أبي عبيد وقوة لغتها كما في قول صاحب كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات:" واختيار أبي عبيدٍ هذا، جامع بين صحة النقل، واتفاق الرسم، وقوة اللغة، ولا يعزبنَّ عنك أنَّ أبا عبيد إمامٌ في هذه الفنون الثلاثة، مصنِّفٌ فيها [1].

هذا هو ما دعاني إلىٰ جمع هذه الاعتراضات ودراستها ومناقشتها والبحث عن وجه صحتها والترجيح بينها وبين اختيارات أبي بوضعهما في ميزان النقد والتمحيص وبناءً علىٰ ما ورد من أقوال العلماء بشأنها، وذلك فيما يأتي من مباحث.

❁❁❁❁❁

[1] جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٢٩.

## المبحث الثالث: التعريف بمكي بن أبي طالب واعتراضاته

### أولاً: التعريف بمكي بن أبي طالب

**اسمه ولقبه ونشأته:**

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ؛ أصله من القيروان، وانتقل إلىٰ الأندلس وسكن قرطبة، وهو من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، كان حسن الفهم والخلق جيد الدين والعقل، كثير التآليف في علم القرآن محسنًا لذلك، مجوداً للقراءات السبع عالمًا بمعانيها.

ولد بالقيروان عند طلوع الشمس أو قبل طلوعها بقليل، لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وقال أبو عمرو المقرئ الداني: إنه ولد سنة أربع وخمسين، ونشأ بالقيروان وترعرع، وسافر إلىٰ مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، واختلف بها إلىٰ المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب، ثم رجع إلىٰ القيروان، وكان إكماله لاستظهار القرآن بعد كماله وفراغه من الحساب وغيره من الآداب، وذلك في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، ثم عاد إلىٰ مصر ثانية بعد استكماله القراءات بالقيروان وذلك في سنة سبع وسبعين، فحج في تلك السنة حجة الإسلام.

**طلبه ورحلته العلمية:**

ابتدأ بالقراءة علىٰ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي المقرئ نزيل مصر بمصر في أول سنة ثمان وسبعين، فقرأ عليه بقية السنة وبعض سنة تسع، ورجع إلىٰ القيروان وقد بقي عليه بعض القراءات. ثم عاد إلىٰ مصر مرة ثالثة في سنة اثنتين وثمانين، فاستكمل ما بقي له، ثم عاد إلىٰ

القيروان في سنة ثلاث وثمانين وأقام بها يقرئ إلىٰ سنة سبع وثمانين، ثم خرج إلىٰ مكة وأقام بها إلىٰ آخر سنة تسعين، وحج أربع حجج متوالية، ثم رجع من مكة سنة إحدىٰ وتسعين، فوصل إلىٰ مصر، ثم رحل منها إلىٰ القيروان في سنة اثنتين وتسعين، ثم ارتحل إلىٰ الأندلس وقدمها في رجب سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

**تصدُّره للإفادة والتدريس:**

جلس للأقراء بجامع قرطبة، فانتفع به خلق كثير وجودوا عليه القرآن، وعظم اسمه في البلد وجل فيها قدره، ونزل عند دخوله قرطبة في مسجد النخيلة الذي بالزقاقين عند باب العطارين، فأقرأ به، ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبي عامر إلىٰ جامع الزاهرة، وأقرأ فيه حتىٰ انصرمت دولة آل عامر، فنقله محمد بن هشام المهدي إلىٰ المسجد الخارج بقرطبة، وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها إلىٰ أن قلده أبو الحسن ابن جهور الصلاة والخطبة بالمسجد بعد وفاة يونس بن عبد الله، وكان ضعيفًا عليها علىٰ أدبه وفهمه، وأقام في الخطابة إلىٰ أن مات، رحمه الله تعالىٰ.

**فضله:**

كان مكي رجلاً خيِّراً فاضلاً متواضعًا متدينًا مشهوراً بإجابة الدعاء، وله في ذلك أخبار، فمن ذلك ما حكاه أبو عبد الله الطرفي المقرئ قال: كان عندنا بقرطبة رجل فيه بعض الحدة، وكان له علىٰ الشيخ أبي محمد المذكور تسلط، وكان يدنو منه إذا خطب فيغمره ويحصي عليه سقطاته، وكان الشيخ كثيراً ما يتلعثم ويتوقف، فحضر ذلك الرجل في بعض الجمع، وجعل يحد النظر إلىٰ الشيخ ويغمزه، فلما خرج معنا ونزل في الموضع الذي كان يقرأ فيه

قال لنا: أمنوا علىٰ دعائي، ثم رفع يديه وقال: اللهم اكفنيه، اللهم اكفنيه، فأمنا، قال: فأقعد ذلك الرجل، وما دخل الجامع بعد ذلك اليوم.

**مؤلفاته:**

له تصانيف كثيرة نافعة فمنها: " الهداية إلىٰ بلوغ النهاية " في معاني القرآن الكريم وتفسيره وأنواع علومه، وهو سبعون جزءاً، و " منتخب الحجة " لأبي علي الفارسي، ثلاثون جزءاُ، وكتاب " التبصر في القراءات " في خمسة أجزاء، وهو من أشهر مؤلفاته ، و " الموجز في القراءات " جزءان، وكتاب" المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره " عشر أجزاء، وكتاب " الرعاية لتجود القراءة " أربعة أجزاء، وكتاب " اختصار أحكام القرآن " أربعة اجزاء، وكتاب " الكشف عن وجوه القراءات وعللها " عشرون جزءاً، وكتاب " الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه " ثلاثة أجزاء، وكتاب " الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه " جزء، وكتاب " الزاهي في اللمع الدالة علىٰ مستعملات الإعراب " أربعة أجزاء، وكتاب " التنبيه علىٰ أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه " جزاءان، وكتاب " الرسالة إلىٰ أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش " ثلاثة أجزاء، وكتاب " الإبانة عن معاني القراءة " جزء، وكتاب " الإدغام الكبير في المخارج " جزء، وكتاب " بيان الصغائر والكبائر " جزء، وكتاب " الاختلاف في الذبيح من هو " جزء، وكتاب " دخول حروف الجر بعضها مكان بعض " جزء، وكتاب " تنزيه الملائكة عن الذنوب وفضلهم علىٰ بني آدم " جزء، وكتاب " الياءات المشددة في القرآن والكلام " جزء، وكتاب " اختلاف العلماء في النفس والروح " جزء، وكتاب " إيجاب الجزاء علىٰ قاتل الصيد في الحرم خطأ " علىٰ مذهب الإمام

مالك، والحجة في ذلك " جزء، وكتاب " مشكل غريب القرآن " ثلاثة أجزاء، وله في القراءات واختلاف القراء وعلوم القرآن تصانيف كثيرة، ولولا خوف التطويل لاستوعبت ذكرها.

**وفاته:**

توفي يوم السبت عند صلاة الفجر، ودفن يوم الأحد ضحوة لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة، ودفن بالربض، وصلىٰ عليه ولده أبو طالب محمد، رحمه الله تعالىٰ [1].

❁❁❁❁❁

[1] تنظر ترجمته في: جذوة المقتبس ص ٣٥١، وترتيب المدارك ٨ / ٧٣٧، ونزهة الألباء ص٣٤٧، والصلة ٢ / ٦٣١ - ٦٣٣، وبغية الملتمس ٤٦٩، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧١٢، وإنباه الرواة ٣ / ٣١٣ - ٣١٩، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٤ - ٢٧٧، والعبر ٣ / ١٨٧، ومعرفة القراء الكبار ٢٢٠، ٢٢١، ومرآة الجنان ٣ / ٤٥، ٤٦، والديباج المذهب ٢/ ٣٤٢، ٣٤٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٠٩، ٣١٠، والنجوم الزاهرة ٥/ ٤١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٨، وإشارة التعيين ٥٥، وكشف الظنون ١/ ٣٣، ١٢١، ١٧٤، وشذرات الذهب ٥/ ١٧٥، وإيضاح المكنون ٣/ ٨٥، وهدية العارفين ٢/ ٤٧٠، ٤٧١، والأعلام ٧/ ٢٨٦.

## ثانيًا: التعريف باعتراضات مكي بن أبي طالب

**اعتراضات ابن مكي**: هي عبارة عمَّا ورد من مخالفة لاختيارات أبي عبيد القاسم في القراءات، وإنكار لمواضع من هذه الاختيارات مستندًا إلىٰ أدلةٍ ترجح قوله وتؤكد اعتراضه، وقد وردت هذه الاعتراضات في كتاب مكي بن أبي طالب: " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها "، وذكرها صاحب كتاب" جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، وتحقيق اختياره في القراءة "؛ حيث أورد هذه الاعتراضات أثناء عرضه لاختيارات أبي عبيد ضمن كتابه الموسوم بـ" جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات"، مع غيرها من الاعتراضات الأخرىٰ لعلماء آخرين كأبي جعفر النحاس وغيره.

وقد قمت بجمع هذه الاعتراضات وتخريجها من كتاب " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها " لمكي بن أبي طالب، وقمت بمناقشة ماورد فيها ومقارنتها باختيارات أبي عبيد والنظر في حجة كل منهما، ورجحت ما بدا رجحانه منها وفق منهج علمي دقيق.

إنَّ ما دعاني إلىٰ جمع هذه الاعتراضات ودراستها ومناقشتها والبحث عن وجه صحتها والترجيح بينها وبين اختيارات أبي عبيد بوضعهما في ميزان النقد والتمحيص وبناءً علىٰ ما ورد من أقوال العلماء بشأنها، هو أهميتها في القراءات القرآنية، وسأقوم بعرضها ودراستها، وذلك فيما يأتي من مباحث.

## الفصل الثاني:الاعتراضات على اختيارات أبي عبيد- دراسة لغوية

**توطئة:**

**الدرا سة اللغوية:** علىٰ ما جرىٰ عليه العرف- سواء أكان المنهج و صفيًا أم تاريخيًا - تتدرج في أربعة مستويات، وإن كانت الحدود بينها غير واضحة تمامًا كما يجب أن تكون، و هذه المستويات هي: مستوىٰ الأصوات ( فو نو لو جي)، مستوىٰ الصرف ( مور فو لو جي)، مستوىٰ النحو (سيمانتكس)، ومستوىٰ المفردات (فوكابلاري) [1].

وهذه المستويات هي أجزاء وجوانب علم اللغة التي يتكون منها، والتي حَدَّدها علماء اللغة المحدثون، وهي مبنية بعضها علىٰ بعض في بناء متكامل، وقد تناولت خلال هذه الدراسة بعض هذه المستويات.

فقد صنَّفتُ " الاعتراضات الواردة علىٰ اختيارات أبي عبيد القاسم في القراءات" علىٰ هذه المستويات اللغوية، إلا أن بعضها لم يكن له تمثيل فيها، فقد وجدت اعتراضات بنيوية (صرفية)، وأخرىٰ تركيبية (نحوية)، ولم أجد ما يمثل الجانب الصوتي أو الدلالي فيها.

ولذا سوف أتناول بالدرا سة في البداية- بإذن الله تعالىٰ- ما يمثل الجانب البنيوي (الصرفي)، ثم أتبعه بما يمثل الجانب النحوي (التركيبي)، وذلك فيما يأتي:

---

(١) أسس علم اللغة / لماريوباي ص٤٣ ٤٤، وينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة / د. عاطف مدكور ص٩٥، ٩٦.

## المبحث الأول: الاعتراضات المتعلقة ببنية الكلمة (الصرفية)

درا سة الأبنية، وما يعرض لها جزء مهم في أيِّ درا سة لغوية؛ للوقوف علىٰ تغيُّرات هذه الأبنية، وأثره في الدلالة؛ ذلك "أنَّ التغيير علىٰ المستوىٰ البنيوي من أخطر أنواع التغيير؛ لأنَّه إذا تجاوز حَدًّا معينًا، فإنَّه يُحْدِث القطيعة، أمَّا التَّغيير علىٰ مستوىٰ الأصوات والمفردات فهو شيء طبيعي"(١).

ويتناول هذا الجانب من الدراسة: الأبنية والصيغ (الاسمية والفعلية) والتشديد والتخفيف، والتذكير والتأنيث، وجموع التكسير (قلة وكثرة)؛ وغيرها من التغييرات البنيوية، ومن هذه التغييرات البنيوية ما أورده بعض معترضي اختيارات أبي عبيد القاسم في القراءات، وهي علىٰ النحو الآتي:

(١) ينظر: النَّسق الفصيح والنَّسق العامي في المنهج التعليمي للُّغة العربية/ د. عباس الصوري، بحث في كتاب اللهجات العربية الفصحىٰ والعامية ٢/ ٣٣٥.

## المطلب الأول: الأبنية والصيغ (الاسمية والفعلية)

### أولاً: الأبنية والصيغ الاسمية

**(١) التنوع بين المصادر**

**المصدر:** هو الاسم الدَّال علىٰ الحدث، الجاري علىٰ الفعل، كالضَّرْب والإكرام[(١)]، وسُمِّي مصدرًا؛ لأنَّ الأفعال صدرت عنه؛ أي: أُخِذت منه؛ أو لأنَّه صدر عن الفعل علىٰ خلافٍ بين النُّحاة (البصريين والكوفيين) في أيِّهما أصل، المصدر أم الفعل"[(٢)].

هذا وقد تنوعت أبنية وصيغ المصادر، وورد منها في هذه الاعتراضات بعض المواضع منها ما يأتي:

**(أ) بين المصدرين ("فَعْل" و "فِعَال")**
**(دَفع - دِفَاع)**

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[(٣)]

**يقول أبو جعفر النحاس:**" واختار أبو عبيد ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾وأنكر دِفَاع وقال: لأن الله تعالىٰ لا يغالبه أحد[(٤)]. قال أبو جعفر:

---

(١) ينظر: شرح قطر النَّدىٰ/ لابن هشام ص٢٦٧، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح ٢/ ٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف/ لابن الأنباري ١/ ٢٣٥، وأسرار العربية/ لابن الأنباري ص١٧١، وشرح المفصَّل/ لابن يعيش ٦/ ٤٣.

(٣) البقرة من الآية (٢٥١).

(٤) اختيارات أبي عبيد القاسم ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص ٢٦٤.

القراءة بدفاع حسنة جيدة وفيها قولان: قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد يذهب إلىٰ أنه مثل طارقت النعل، وأجود من هذا وهو مذهب سيبويه؛ لأن سيبويه قال: وعلىٰ ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض، ثم قال: ومثل ذلك ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض.

قال أبو جعفر: هكذا قرأت علىٰ أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون «دفاع» مصدر دفع كما تقول: حسبت الشيء حسابا ولقيته لقاء وهذا أحسن فيكون دفاع ودفع مصدرين لدفع [1].

**الدراسة والتحليل:**

أورد أبو جعفر النحاس في النص السابق اختيار أبي عبيد القاسم لقراءة " دَفْع" كمصدرٍ للفعل "دَفَعَ"، وإنكاره للمصدر "دِفَاع" للفعل نفسه، في قوله تعالىٰ:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، ثم عقَّب علىٰ ذلك بأنَّ ما أنكره أبو عبيد قراءة حسنة وجيدة، وهو مذهب سيبويه، وما أقره أبو حاتم وغيرهما.

وبالرجوع إلىٰ كتب اللغة والقراءات تبيَّن أنَّ " دَفْع ودِفَاع" كلاهما جائز وصحيح في هذا المصدر وأن كلا الوجهين قراءة متواترة، فالوجه الأول (دَفْع يَدْفَع) في قوله تعالىٰ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[2]، و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ حيث جعلوا " الدَّفْع " مصدر " دَفَعَ".

---

[1] إعراب القرآن ١/ ١٢٤.

[2] رسم المصحف برواية السوسي عن أبي عمرو البصري

وقراءة نافع والحسن وأبي جعفر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ، و﴿ وَلَوْلاَ دِفَعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ، حيث جعلوا " الدِّفْاع " مصدر " دَفَعَ"، والفعل منه " يُدَافِع "[1].

ويقول أبو علي الفارسي:" ولو قرأ قارئ: ﴿ وَلَوْلاَ دِفَعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ وقرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَدْفَع عَّنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب، وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: (إن الله يدفع) بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك، قال: ودافع عربية إلا أن الأول أكثر[2].

وبالجمع بين الوجهين قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي «يُدَافِع» ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، قال أبو علي أجريت «دَافَع» في هذه القراءة مجرىٰ «دَفْع» كـ (عاقبت اللص وطابقت النعل) فجاء المصدر دَفْعًا، قال أبو الحسن والأخفش: أكثر الكلام أن الله «يدفع» ويقولون: "دَافَعَ الله عنكَ"، إلا أن "دَفْع" أكثر.

قال القاضي أبو محمد: فَحَسُن في الآية يُدافِعُ؛ لأنه قد عنَّ للمؤمنين من يدفعهم ويؤذيهم فتجيء معارضته، ودفعه مدافعة عنهم، وحكىٰ الزهراوي أن "دِفَاعًا" مصدر "دَفَع" كـ (حَسَبْتُ حِسَابًا)"[3].

ويزيد صاحب "اللباب في علوم الكتاب" الأمر توضيحًا بقوله:" ... فأمَّا "دَفْع"، فمصدر" دَفَعَ يَدْفَعُ " ثلاثيًا، وأمَّا "دِفَاع " فيحتمل وجهين:

---

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي ٥/ ٢٧٨، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطيه ٤/ ١٢٤.

(2) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٧٨.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ١٢٤.

**أحدهما:** أن يكون مصدر" دَفَعَ " الثلاثيِّ أيضـًا، نحو: كَتَب كتابـًا، وأن يكون مصدر" دَافَعَ "؛ نحو: قاتل قتالاً؛ قال أبو ذؤيب:

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بَأَنْ أُدَافِعُ عَنْهُمُ فَإِذَا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لاَ تُدْفَعُ[1]

قالوا: وفعال كثيرًا يجيء مصدرًا للثلاثي من فَعَلَ وفَعِلَ، تقول: جمح جماحًا وطمح طماحًا، وتقول: لقيته لقاءً، وقمت قيامًا، وأن يكون مصدرًا لدفع تقول: دفعته دفعًا، ودفاعًا نحو: قتل قتلاً وقتالاً. و" فاعل " هنا بمعنىٰ فَعَلَ المجرد، فتتَّحد القراءتان في المعنىٰ، ويحتمل أن يكون من المفاعلة، والمعنىٰ أنه سبحانه إنَّما يكفّ الظَّلَمة، والعصاة عن ظلم المؤمنين علىٰ أيدي أنبيائه، ورسله، وأئمة دينه، وكان يقع بين أولئك المحقين، وأولئك المبطلين مدافعات ومكافحات، فحسن الإخبار عنه بلفظ المدافعة كقوله تعالىٰ: ﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ﴾[2]، و ﴿شَآقُّواْ ٱللَّهَ﴾[3] ونظائره كثيرة.

ومن قرأ ﴿ودِفَعٌ﴾، وقرأ في الحجّ ﴿يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4]، أو قرأ ﴿دَفْعُ﴾، وقرأ ﴿يَدْفَع﴾وهما أبو عمرو وابن كثير – فقد وافق أصله، فجاء بالمصدر علىٰ وفق الفعل، وأمَّا من قرأ هنا: ﴿دَفْعُ﴾، وفي الحجّ﴿يُدَٰفِعُ﴾، وهم الباقون، فقد جمع بين اللُّغتين، فاستعمل الفعل من الرُّباعي والمصدر من الثلاثي. والمصدر هنا مضافٌ لفاعله وهو الله تعالىٰ، و «النَّاس» مفعول أول، و «بعضهم» بدلٌ من «الناسِ» بدل بعضٍ من كلٍّ[5].

---

[1] البيت من الكامل، وهو في ديوان الهذليين ١/ ٢، وشرح أشعار الهذليين / للسكري ١/ ٨.

[2] المائدة: من الآية (٣٣).

[3] الأنفال: من الآية (١٣).

[4] الحج: من الآية (٣٨).

[5] اللباب في علوم الكتاب / لابن عادل الحنبلي الدمشقي ٤/ ٢٩٢.

**تعليق واستنتاج:**

ظهر من خلال ما سبق عن جمهور علماء اللغة والقراءات: أن مصدر " دَفَعَ " هو " دَفْعٌ ودِفَاعٌ "[1]؛ مما يدل علىٰ جواز الوجهين (دَفْعًا ودِفَاعًا) في هذا الموضع، وليس كما زعم أبو عبيد في إنكاره قراءة (دفاع)، واحتجاجه بأنَّ الله تعالىٰ لا يغالبه أحد، وهذا مما يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس في التسوية بين الوجهين وجوازهما، وعدم صحة رأي أبي عبيد في إنكاره أحد الوجهين مع اختيار الوجه الآخر.

❁❁❁❁❁

**(ب) بين المصدرين ("فَعْل" و "فَعَال")**

**(خَرْجًا ــ خَرَاجًا)**

في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾[2]

**يقول مكي بن أبي طالب:** " قوله:" خرْجًا " قرأ حمزة والكسائي: " خَرَاجًا " بألف، وقرأ الباقون " خَرْجًا " بغير ألف، وحجة من قرأه بألف أنه جعله من " الخَرَاج " الذي يُضرَب علىٰ الأرض في كل عام؛ أي فهل نجعل لك أجرة نؤديها إليك في كل وقت نتفق عليه كالجزية علىٰ أن تبنىٰ بيننا وبينهم سدًا؛ أي: حاجزًا. فالخراج ما يؤدي في كل سنة.

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله مصدر خرج، فهو الجُعْل، كأنهم قالوا له: نجعل لك جُعْلاً ندفعه لك الساعة من أموالنا مرة واحدة، علىٰ أن تبني بيننا وبينهم سدًا، فالخراج - بألف- ما يؤدَّىٰ علىٰ النجوم كالأكرية والجزية،

---

[1] ينظر: المحكم ٢/ ٢٣ (ع د ف)، ولسان العرب ٨/ ٧٨(د ف ع).

[2] الكهف: من الآية (٩٤)

والخرْج: ما يؤدىٰ في كل مرة واحدة، والاختيار ما عليه الجماعة؛ لأنهم إنما اعترضوا عليه أن يعطوه جزية علىٰ رؤوسهم منجمة في كل عام.

**واختار أبو عبيد** خراجًا "بألف، وتعقَّب عليه ابن قتيبة، فاختار" خَرْجًا " بغير ألف، قال: لأن الخَرْج: الجُعل، فهم إنَّما عرضوا عليه جُعْلاً من أموالهم يعطونه إياه علىٰ بنيانه السد في مرة واحدة. وثبوت قراءة الألف دليل علىٰ ما نفاه ابن قتيبة، والخراج أشمل من الخرج، فلعلهم عرضوا خَرْجا وأراد ذو القرنين خراجًا، والله أعلم[1].

**الدراسة والتحليل:**

اتَّضح من خلال ما سبق أنَّ بنية مصدر الفعل (خَرَجَ) كانت محل خلاف بين قرَّاء القراءات القرآنية المتواترة، فبعضهم يرويه " خَرْجًا " بغير ألف، والبعض الآخر يرويه " خَرَاجًا " بألف، ولكلٍ حجته وتأويله الذي يبني عليه روايته، وقد اختار أبو عبيد القاسم أحد الوجهين وهو " خَرَاجًا " بألف، إلا أن ابن قتيبة تعقَّبه وأنكر عليه ذلك، ورأىٰ أن الوجه هو " خَرْجًا " بغير ألف، قال: لأن الخَرْج: الجُعل، فهم إنما عرضوا عليه جُعْلاً من أموالهم يعطونه إياه علىٰ بنيانه السد في مرة واحدة، وذلك فيما نقله عنه ابن مكي في كتابه.

فاختيار أبي عبيد القاسم يتَّفق مع قراءة حمزة والكسائي المتواترتين، أما اعتراض ابن قتيبة واختياره فجاء علىٰ قراءة باقي القراء وهو ما وصفه ابن مكي بالجماعة والجمهور من القراء.

---

[1] اختيارات أبي عبيد القاسم ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ص٢٨٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٧٧، ٧٨.

وبناءً علىٰ ذلك فإنَّ اختيار أبي عبيد مخالف لرأي الجمهور في هذا الموضع، وهو (خَرْجًا) بغير ألف، وأن ما أثبته مكي نقلاً عن ابن قتيبة في اعتراضه علىٰ اختيار أبي عبيد هو رأي الجمهور من القرَّاء

و قد أورد كثير من العلماء هاتين الروايتين مع التفريق بينهما في المعنىٰ أحيانًا، والتسوية بينهما علىٰ أنهما لغتان حينًا آخر؛ حيث ذكر بعضهم أن:" الخَرْج: مصدر لما يخرج من المال، والخَرَاج: اسم لما يخرج من الأرض، وقال ثعلب: الخَرْج ما أُخِذَ دفعةً، والخَرَاج ما هو ثابت مأخوذ في كل سنة، وقال أبو حاتم: الخرج الجعل، والخراج العطاء [1].

ومن ذلك ما ذكره ابن الجوزي بقوله:" قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: «خَرْجًا» بغير ألف. وقرأ حمزة، والكسائي: خراجًا بألف.

**وهل بينهما فرق؟**

فيه قولان: **أحدهما**: أنهما لغتان بمعنىٰ واحد، قاله أبو عبيدة، والليث. **والثاني**: أن الخَرْجَ: ما تبرعت به، والخراج: ما لزمك أداؤه، قاله أبو عمرو بن العلاء. قال المفسرون: المعنىٰ: هل نُخرج إِليك من أموالنا شيئًا كالجُعل لك؟ [2]".

وقال الأزهري:" قرأ حمزة والكسائي ثلاثَهُن بالألف، وقرأهن ابن عامر كلهن بغير ألف، وقرأ الباقون (خَرْجًا) بغير ألف، (فَخَرَاجُ رَبِّكَ) بألفٍ. قال أبو إسحاق النحوي: مَنْ قَرَأَ (خَرْجًا) فالخَرج: الفْيء - والخَرَاج: الضريبة. والخَرَاج عند النحويين: الاسم لِمَا يُخْرَج من الفرائض في الأموال. والخَرْج: المصدر. وقال الفراء: الخَرَاج: الاسم الأول، والخَرْج كالمصدر (إن خرج رأسك) كأنه الجُعل. كأنهُ خاص، والخراج العام"[3].

---

[1] شمس العلوم ٣/ ١٧٤٩، ولسان العرب ٢/ ٢٥٢، والإبانة في اللغة ٣/ ٦٢ (خ ر ج).

[2] زاد المسير في علم التفسير٣/ ١٠٩.

[3] معاني القراءات/ للأزهري ٢/ ١٢٤.

وقال الألوسي: "«خراجًا» بألف بعد الراء وكلاهما بمعنىٰ واحد كالنول والنوال. وقيل: الخرج المصدر أطلق علىٰ الخراج والخراج الاسم لما يخرج. و قال ابن الأعرابي: الخرج علىٰ الرؤوس يقال: أدِّ خراج أرضك وقال ثعلب: الخرج أخص من الخراج. وقيل: الخرج المال يخرج مرة واحدة، والخراج الخرج المتكرر وقيل الخرج ما تبرعت به والخراج ما لزمك إداؤه عَلىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا حاجزا يمنعهم من الوصول إلينا"[1].

**تعليق واستنتاج:**

بناءً علىٰ ما سبق يمكن القول: إنَّ اختيار أبي عبيدٍ في ذلك يوافق أحد القراءات المتواترة، وهي قراءة حمزة والكسائي، وما ذكره علماء اللغة وأقروه، ومع كون اعتراض ابن قتيبة الذي أورده مكي بن أبي طالب وأيَّده يتوافق مع رواية الجمهور من القرَّاء وعلماء اللغة، إلا أن إنكار اختيار أبي عبيد وتخطئته من قبل ابن قتيبة ومكي ليس في محله؛ فإنَّ معنىٰ إنكاره هو إنكارٌ لبعض القراءات المتواترة، ولكن أرىٰ أن كلا الوجهين جائز وكلا الاختيارين صحيح، مع كون قراءة (خَرْجًا) بغير ألف هي الأقرب للمعنىٰ المراد، وهو أن يفرض له جعلاً؛ أي أجرًا معينًا مرة واحدة نظير بنائه للسد، وليس (خَراجًا) بألف؛ لأن معناه بالألف: كالجزية وما يؤخذ من خراج الأرض كزكاة الزروع أو ما يفرض علىٰ أهل الذمَّة، ويكون ثابتًا ومستمر، وهذا المعنىٰ ليس مرادًا في الآية التي وردت في سورة الكهف واختاره أبو عبيد. والله أعلم

❁❁❁❁❁

[1] روح المعاني ٨/ ٣٦١.

**(٢) (بين اسم المفعول واسم المرَّة)**

**اسم المفعول:** هو: "اسم مصوغ للدلالة علىٰ من وقع عليه فعل الفاعل، نحو: مضروب، فهو يدل علىٰ من وقع عليه الضَّرْب وفُعِلَ به"(١).

"وهو من الثلاثي علىٰ زنة (مَفْعُول) كمنصور، وموعود، ومقول، ومبيع. وأمَّا من غير الثلاثي، فيكون علىٰ زنة مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، مع فتح ما قبل الآخر، نحو: مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُسْتَعان به"(٢).

ويجئ كثيرًا علىٰ (فعيل)، ولا يقاس عليه، كقتيل، وجريح. وقد يجئ مفعول مرادًا به المصدر كقولهم: ليس لفلان معقول، وما عنده معلوم؛ أي: عَقْل، وعِلْم ... وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماعٍ"(٣).

**أما اسم المرَّة:** فهو "اسم يُصَاغ للدلالة علىٰ المرَّة من الفعل الثلاثي علىٰ وزن "فَعْلَة" بفتح فسكون، كَجَلَسَ جَلْسة، وأَكَلَ أَكْلَة. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتَّاء فيدل علىٰ المرَّة بالوصف، كَرَحِمَ رَحْمَةً واحدة"(٤).

ومما ورد من هذه الأبنية لدىٰ أبي عبيد في اختياره وكان محل إنكار من بعض العلماء في هذا الموضع ما يأتي:

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء/ د. أحمد حسن كحيل ص٦٧.

(٢) شذا العرف/ للحملاوي ص٦٠.

(٣) المرجع السابق ص٦٠.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب / ١٧٩، و شذا العرف ص٥٨، والتِّبيان في تصريف الأسماء ص٥٧.

## (غُرْفة "المغروف" ـ غَرْفَة " المرة الواحدة")

قوله تعالى:﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[1].

**يقول أبو جعفر النحاس**: اختار أبو عبيد: إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً[2] بضم الغين قال: لأنه لم يقل: غَرَف وإنَّما هو الماء بعينه[3].

قال أبو جعفر: الفتح في هذا أولىٰ؛ لأن الغُرْفة بالضم هي ملء الشيء يقع للقليل والكثير، والغَرْفة بالفتح المرة الواحدة، وسياق الكلام يدلّ علىٰ القليل فالفتح أشبه. فأما قول أبي عبيد أنه اختاره؛ لأنه لم يقل: "غرف" فمردود؛ لأن غرف واغترف بمعنىٰ أحد[4].

**الدراسة والتحليل:**

في هذا الموضع اختار أبو عبيد ضم الغين من "غُرْفة بمعنىٰ المغروف"، وحجته: أنه لم يقل: غَرَفَ وإنما هو الماء بعينه.

في حين رأىٰ أبو جعفر النحاس: أنَّ الفتح أولىٰ في "غَرْفَة بمعنىٰ المرة من الغرف"؛ لأن الغُرْفة بالضم هي ملء الشيء يقع للقليل والكثير، والغَرْفة بالفتح المرة الواحدة، وسياق الكلام يدلّ علىٰ القليل فالفتح أشبه.

---

(١) البقرة: من الآية (٢٤٩).

(٢) هذه قراءة الكوفيين وابن عامر، انظر: تيسير الداني ٦٩.

(٣) اختيارات أبي عبيد القاسم ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ص٢٦٣.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٣٢٧.

وبالرجوع إلىٰ كتب القراءات والتفسير ثبت أن الوجه الأنسب في ذلك هو ما قال به أبو جعفر النحاس في اعتراضه علىٰ اختيار أبي عبيد، وهو أنها "غَرْفَة " بالفتح هي المرة الواحدة مما يناسب السياق وهو القليل؛ إذ يقول الفراء في معاني القرآن:" والغُرْفة: المغروف، والغَرفة: الْفَعلة. وكذلك الْحُسْوة والحَسْوة والخُطْوة والخَطْوة والأُكلة والأَكلة. والأُكلة المأكول، والأكلة المرة. والخُطوة ما بين القدمين فِي المشي، والخَطْوة: المرَّة. وما كَانَ مَكسورًا فهو مصدر مثل إنه لحسن المشية والجلسة والقِعدة" [1].

**ويقول الحريري في درة الغواص:**" وَمن شَوَاهِد حِكْمَة الْعَرَب فِي تصريف كَلَامهَا أَنَّهَا جعلت "فَعْلة" بِفَتْح الْفَاء كِنَايَة عَن الْمرة الْوَاحِدَة، وبكسرها كِنَايَة عَن الْهَيْئَة، وَبِضَمِّهَا كِنَايَة عَن الْقدر لتدل كل صِيغَة علىٰ معنىٰ تخْتَص بِهِ، وتمتنع من الْمُشَاركَة فِيهِ.

وَقُرِئَ: "إِلَّا من اغترف غرْفَة بِيَدِهِ"، بِفَتْح الْغَيْن وَضمّهَا، فَمن قَرَأَهَا بالفتح أَرَادَ بهَا الْمرة الْوَاحِدَة فَيكون قد حذف الْمَفْعُول بِهِ الَّذِي تَقْدِيره: إِلَّا من اغترف مَاء مرّة وَاحِدَة، وَمن قَرَأَهَا بِالضَّمِّ أَرَادَ بهَا مِقْدَار ملْء الرَّاحَة من المَاء [2].

**ويقول الحميري:**" قرئ بالضم والفتح، فالفتح رأي ابن كثير وأبي عمرو ونافع، والضم رأي [3] الباقين،

---

[1] معاني القرآن/ للفراء ٢/ ١٩٠.

[2] درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٠٨.

[3] لعل الحميري يقصد بقوله "رأي..." --- التي تكررت في النص ثلاث مرات ---- :" رواية..."؛ لأن القراءات لا تؤخذ بالرأي والهوىٰ، وإنما تنقلبالرواية والتلقي بالسند المتصل، أما إذا كان يقصد بها الرأي والهوىٰ فهذا يعد سقطة منه؛ إذ لا يصح ولا

وهو رأي أبي عبيد. فالغُرْفة، بالضم الاسم، والغَرْفَة، بالفتح المرة الواحدة من الغرف[1].

**ويقول ابن منظور:** " غَرَفَ الماءَ والمَرَقَ وَنَحْوَهُمَا يَغْرُفُه غَرْفًا واغْتَرَفَه واغْتَرَفَ مِنْهُ، وَفِي الصِّحَاحِ: غَرَفتُ الْمَاءَ بِيَدِي غَرْفًا. والغَرْفَةُ والغُرْفَة: مَا غُرِف، وَقِيلَ: الغَرْفة المرَّة الْوَاحِدَةُ، والغُرْفة مَا اغْتُرِف. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: أَلا مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَة، وغُرْفَةً؛ أَبو الْعَبَّاسِ: غُرْفَةً قِرَاءَةُ عُثْمَانَ وَمَعْنَاهُ الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَرَفُ نَفْسُهُ، وَهُوَ الِاسْمُ، والغَرْفة المرَّة مِنَ الْمَصْدَرِ. وَيُقَالُ: الْغُرْفَةُ، بِالضَّمِّ، مِلء الْيَدِ. قَالَ: وَقَالَ الْكِسَائِيُّ لَوْ كَانَ موضعُ اغْتَرَفَ غَرَفَ اخْتَرْتُ الْفَتْحَ لأَنه يخرُج عَلَىٰ فَعْلة، وَلَمَّا كَانَ اغْتَرَفَ لَمْ يَخْرُجْ عَلَىٰ فَعْلة. وَرُوِيَ عَنْ يُونُسَ أَنه قَالَ: غَرْفَة وغُرْفَة عَرَبِيَّتَانِ، غَرَفْت غَرفة، وَفِي القدْر غُرْفة، وحَسَوْتُ حَسْوةً، وَفِي الإِناء حُسْوة. الْجَوْهَرِيُّ: الغُرْفَة، بِالضَّمِّ، اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ لأَنك مَا لَمْ تَغْرِفه لَا تُسَمِّيهِ غُرفة، وَالْجَمْعُ غِرافٌ مثْلَ نُطْفة ونِطاف. والغُرافَة: كالغُرْفة، وَالْجَمْعُ غِرافٌ [2].

**ويقول صاحب تاج العروس:** " غَرَفَ الماءَ بِيَدِهِ يَغْرِفُه بالكَسْر ويَغْرُفُه بالضَّمِّ غَرْفًا، واقْتَصَر الجَماعةُ علىٰ الكَسْر فِي المُضارع فَقَط: أَخَذَه بيَدِه، كاغْتَرَفَه واغْتَرَفَ منْهُ. والغَرْفَةُ بالفتحِ للمَرَّة الواحِدَةِ مِنْهُ. والغِرْفَةُ بالكَسْر:

---

يجوز اتهام القراءات القرآنية بهذه التهمة التي لا تليق ولا تصح، خاصةً إذا كانت هذه القراءات متواترة.

[1] شمس العلوم ٨/ ٤٩٢٤ (غ ر ف).

[2] لسان العرب ٩/ ٢٦٣ (غ ر ف).

هيْئَةُ الغَرْفِ. والغِرْفَةُ: النَّعْلُ بلُغَة أَسَـد ج: غِرَفٌ كعِنَبٍ. والغُرْفَةُ بالضـمِّ: اسـمٌ للمفعُولِ مِنْهُ كالغُرافَةِ كثُمامَةٍ، قَالَ الْجَوْهَرِي: لأَنَّكَ مَا لَمْ تَغْرِفْه لَا تُسَـمِّيه غُرْفَةً وقَرَأَ ابنُ كَثيرٍ وأَبو جَعْفَرٍ ونافعٌ وأَبو عَمْرٍو﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غَرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [1]بالفتحِ، والباقُونَ بالضـمِّ، وَقَالَ الكسـائيُّ: لَو كانَ مَوْضِـعُ اغْتَرَفَ غَرَفَ اخْتَرْتُ الفَتْحَ لأَنَّـه يُخَرَّجُ علىٰ فَعْلَـةٍ، ولمّـا كَـانَ اغْتَرَفَ لم يُخَرَّجْ علىٰ فَعْلَة. وَرُوِيَ عَن يُونُسَ أَنَّه قَالَ: غَرْفَةٌ وغُرْفَةٌ عَرَبيّتان، غَرَفْتُ غَرْفَةً، وَفِي القِدْر غُرْفَةٌ[2].

**تعليق واستنتاج:**

ما سبق يدل علىٰ جواز الوجهين الفتح والضم، ومناسبة الفتح للسياق والمقام، وهو اختيار أبو جعفر بأدلته التي ذكرها سابقًا، وعلىٰ ذلك فاختيار أبي عبيد لأحد الوجهين وإنكار الآخر، مع كونه قراءة متواترة، لا يصح ولا يجوز، وقد أصاب أبو جعفر في اعتراضه علىٰ أبي عبيد القاسم؛ لإنكاره ورفضه أحد الوجوه المخالفة لاختياره مع جوازه بل وموافقته لقراءةٍ متواترة - والله أعلم -.

[1] رسم المصحف برواية الدوري عن أبي عمرو

[2] تاج العروس ٢٤ / ٢٠٦(غ ر ف).

## ثانيًا: الأبنية والصيغ الفعلية
## بين الصيغتين (فَعَل ـ فَاعَل)

مرجع اختلاف وتنوُّع صِيَغ الأفعال المقيس منها والشاذ هو اختلاف لهجات القبائل؛ "إذ لا تكاد تخضع لقاعدة مطَّردة، بل كل ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعدٍ غالبةٍ شواذُّها كثيرة جدًا؛ إذ لا يذكرون وزنًا إلا ويُرْدفُون به صِيَغًا خرجت عن المألوف"[1]، ولعل هذا يُفَسِّر الاختلاف الذي وقع بين نُقَّاد اللغة، وعلماء القراءات وغيرهم، كما حدث بين أبي عبيد في اختياره والمعترضين عليه في صيغتي (فَعَل وفَاعَل)، علىٰ النحو الآتي:

### (وَعَدَ ـ وَاعَدَ)

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[2]

**يقول أبو جعفر النحاس**:"... قرأ أبو عمرو وأبو جعفر [3] وشيبة: ":﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [4] بغير ألف، وهو اختيار أبي عبيد، وأنكر ﴿وَاعَدْنَا﴾، قال: لأن المواعدة إنَّما تكون من البشر، فأمَّا الله جلّ وعزّ فإنَّما هو المنفرد بالوعد والوعيد. علىٰ هذا وجدنا القرآن كقوله: ﴿وَعَدَكُمْ

(١) ينظر: في اللهجات العربية ص١٦٨، واللهجات العربية في التراث ٢/ ٥٥٨.

(٢) سورة البقرة آية (٥١).

(٣) أبو جعفر: يزيد القعقاع المخزومي المدني أحد القراء العشرة، تابعي، عرض علىٰ ابن عباس وغيره، وروىٰ القراءة عن نافع (ت ١٣٠ هـ) ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٥٢.

وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ [1]، وقوله:﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [2] وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [3].

قال أبو جعفر: قد ذكرنا قول أبي إسحاق [4] في الكتاب الذي قبل هذا. **وكلام أبي عبيد هذا غلط بيّن**؛ لأنه أدخل بابًا في باب وأنكر ما هو أحسن وأجود، و«واعدنا» أحسن وهي قراءة مجاهد والأعرج وابن كثير ونافع والأعمش وحمزة والكسائي، وليس قوله سبحانه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[5] من هذا في شيء؛ لأن ﴿وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ إنما هو من باب الموافاة وليس هو من الوعد والوعيد في شيء وإنَّما هو من قول: موعدك يوم الجمعة، وموعدك موضع كذا، والفصيح في هذا أن يقال: واعدته [6].

**الدراسة والتحليل:**

جرىٰ الاختلاف بين أبي جعفر النحاس وأبي عبيد حول بنية الفعل (واعد ووعد) بزيادة الألف علىٰ بنية الفعل، وقد تعرض القراء وعلماء القراءات والمفسرين لهذا الاختلاف؛ حيث ذكر الأزهري ذلك بقوله:" ...أبو عمرو

---

[1] إبراهيم: من الآية (٢٢).

[2] الفتح: من الآية (٢٩).

[3] الأنفال: من الآية (٧).

[4] انظر: معاني القرآن وإعرابه / للزجاج ١/ ١٣٣، والبحر المحيط ١/ ٣١٥.

[5] المائدة: من الآية (٩).

[6] ينظر: اختيار أبي عبيد ضمن (جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات ص ٢٥٧، وإعراب القرآن/ للنحاس ص ٥٣.

ويعقوب: :﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾، وكذلك قوله: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾و وقوله تعالى: ﴿ وَوَعَدْنَٰكُمْ ﴾ بغير ألف. وقرأ سائر القراء: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾ بألف.

قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ :﴿ وَعَدْنَا ﴾ بغير ألف، فإنَّما اختار :﴿ وَعَدْنَا﴾؛ لأن المواعدة إنما تكون بين الآدميين، واستدل بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾، وهذا يشبه بعضه بعضا.

وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَٰعَدْنَا﴾، ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ ﴾ فحجَّتُه أنَّ الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فهو من الله وعْدٌ، ومن موسىٰ قبول واتِّباع، فجرىٰ مجرىٰ المواعدة[1].

وقد وضَّح ابن زنجلة هذا الخلاف وحجة كل فريق في اختياره؛ حيث قال: " قَرَأَ ابو عَمْرو:﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾[2] " بِغَيْر ألف، وَكَذَلِكَ فِي الْأَعْرَاف وطه، وحجته أَنَّ المواعدة إِنَّمَا تكون بَين الْآدَمِيّين، وَأما الله جلّ وَعز فَإِنَّهُ الْمُنْفَرد بالوعد والوعيد وَيُقَوِّي هَذَا قَوْله:﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا ﴾بِالْألف وحجتهم أَن المواعدة كَانَت من الله وَمن مُوسَىٰ فَكَانَت من الله أَنه وَاعد مُوسَىٰ لقاءه علىٰ الطّور ليكلمه ويكرمه بمناجاته وواعد مُوسَىٰ ربه الْمصير إِلَىٰ الطّور لما أمره بِهِ وَيجوز أَن يكون

---

[1] معاني القراءات/ للأزهري ١/ ١٤٩.

[2] رسم المصحف برواية الدوري عن أبي عمرو البصري

الْمَعْنىٰ علىٰ إِسْنَاد الْوَعْد إِلَىٰ الله نَظِير مَا تَقول طارقت نَعْلي وسافرت وَالْفِعْل من وَاحِد علىٰ مَا تَكَلَّمت بِهِ الْعَرَب [1].

هذا وقد وضَّح أبو حيان الأندلسي أسس هذا الخلاف، وحجة كل فريق، ؛ حيث قال:"﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ﴾ لَيْلَةً قَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿وَاعَدْنَا﴾، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ هُنَا، وَفِي الْأَعْرَافِ وَطَهَ، وَيَحْتَمِلُ وَاعَدْنَا، أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَىٰ وَعَدْنَا، وَيَكُونُ صَدَرَ مِنْ وَاحِدٍ، ويحتمل أن يكون من اثْنَيْنِ عَلَىٰ أَصْلِ الْمُفَاعَلَةِ، فَيَكُونُ اللهُ قَدْ وَعَدَ مُوسَىٰ الْوَحْيَ، وَيَكُونُ مُوسَىٰ وَعَدَ اللهَ الْمَجِيءَ لِلْمِيقَاتِ، أَوْ يَكُونُ الْوَعْدُ مِنَ اللهِ وَقَبُولُهُ كَانَ مِنْ مُوسَىٰ، وَقَبُولُ الْوَعْدِ يُشْبِهُ الْوَعْدَ"[2].

ويضيف أبو حيان قوله:" قَالَ الْقَفَّالُ: وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْآدَمِيُّ يَعِدُ اللهَ بِمَعْنَىٰ يُعَاهِدُهُ. وَقِيلَ: وَعَدَ إِذَا كَانَ عَنْ غَيْرِ طَلَبٍ، وَوَاعَدَ إِذَا كَانَ عَنْ طَلَبٍ.

وَقَدْ رَجَّحَ أَبُو عُبَيْدٍ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: وَعَدْنَا بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَأَنْكَرَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: وَاعَدْنَا بِالْأَلِفِ، ووافقه عَلَىٰ مَعْنَىٰ مَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَمَكِّيٌّ[3].

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْمُوَاعَدَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْبَشَرِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَكْثَرُ مَا تَكُونُ الْمُوَاعَدَةُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ الْمُتَكَافِئِينَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعِدُ صَاحِبَهُ، وَقَدْ مَرَّ تَخْرِيجُ وَاعَدَ عَلَىٰ تِلْكَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ، وَلَا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ إِحْدَىٰ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَوَاتِرٌ، فَهُمَا فِي الصِّحَّةِ عَلَىٰ حَدٍّ

---

[1] حجة القراءات/ لابن زنجلة ص ٨٦.

[2] البحر المحيط ١/ ٣٢١.

[3] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/ ٢٣٩، ٢٤٠.

سَــوَاءٍ. وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ عَلَىٰ الْقِرَاءَةِ بِأَلِفٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَالْأَعْرَجِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيّ [1].

**تعليق واستنتاج:**

وعلىٰ ذلك يمكن القول بأن كلا الوجهين جائزٌ، وكلاهما قراءةٌ متواترةٌ؛ وإنكارها غير مقبولٍ، كما فعل أبو عبيد القاسم، فاختياره لأحد الوجوه وإنكاره للوجه الآخر يعد خطأً يُرَدُّ عليه.

أمَّا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس فهو الأولىٰ بالقبول؛ حيث لم ينكر أو يخطِّئ أحد الوجهين، وإنَّما أنكر علىٰ أبي عبيد القاسم فِعْله ذلك؛ بدليل ما ذكره أبو حيان بقوله:"... وَلَا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ إِحْدَىٰ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَوَاتِرٌ، فَهُمَا فِي الصِّحَّةِ عَلَىٰ حَدٍّ سَوَاءٍ. وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ عَلَىٰ الْقِرَاءَةِ بِأَلِفٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَالْأَعْرَجِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيّ [2].

❁❁❁❁❁

[1] البحر المحيط ١/ ٣٢١.

[2] البحر المحيط ١/ ٣٢١.

## المطلب الثاني: التغيُّر بالجمـــع أو الإفراد

الإفراد والتَّثنيـة والجمع: من التغيُّرات التي لحقـت البنيـة في هـذه الدراســة، وقد شــهدت هذه الظاهرة اختلافًا بين علماء اللغة، بين قبولها أو رفضــها، فالاختلاف بينهم تارة يكون حول إفراد اللفظة أو تثنيتها، وتارة أخرىٰ يكون حول تنوُّع جموع التكســير للمفرد الواحد، وما يحدث لهذه الجموع من تغيُّرات في البنية، "ومن المســتبعد أن تكون هذه الصِّــيَغ كلها مســتعملة في لهجة واحدة، وأكبر الظَّنِّ أنَّ اللهجات كانت تَتَوزَّعها، لكنَّ اللغويين جمعوها كلها من غير أن يُبَيِّنوا ما يخصُّ كل واحدةٍ، كما فعلوا بكثيرٍ من أبواب اللغة الأخرىٰ"[1].

ولذلك "حاول سيبويه، ومَنْ بعده من النَّحويين وَضْع مقاييسٍ لما سُمِع عن العرب من جموع، وعدُّوا ما خالف مقاييسهم نادرًا حينًا، وشاذًا حينًا، واسم جمع، لا جمع حينًا آخر"[2]، كما أنكروا علىٰ الخاصَّة أو العامَّة استعمالهم لبعض هذه الجموع دون البعض الآخر، أو استعمال اللفظ بالإفراد، وهو مثنىٰ، أو بالتَّثنية وهو مفرد، وهذا الاختلاف في البنية بين الإفراد أو الجمع هو محل خلافٍ بين أبي عبيد القاسم بن سلام ـــ في اختياره ـــ والمعترضين عليه في ذلك، وهو علىٰ النحو الآتي:

(١) لغة قريش/ لمختار سيدي الغوث ص١٥٢.

(٢) اللهجات في الكتاب لسيبويه/ لصالحة راشد ص٤٩١.

## أولاً: بين الجمـــــع والإفـــــراد
## (غيابات - غيابة)

قوله تعالى: ": ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [1].

**يقول أبو جعفر النحاس**: " ... قرأ أهل مكة وأهل البصرة وأهل الكوفة فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ [2]، وقرأ أهل المدينة في قوله تعالى:﴿ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾[3] ، وأجاز [4] أبوعبيد التوحيد؛ لأنه علىٰ موضع واحد ألقوه فيه فأنكر الجمع لهذا[5].

قال أبو جعفر: هذا تضييق في اللغة، وغيابات علىٰ الجمع، ويجوز من جهتين: حكىٰ سيبويه: سير عليه عشيّانات وأصيلانات، يريد: عشيّةً وأصيلاً، فجعل كل وقت منها عشيّةً وأصيلاً، وكذا جعل كلّ موضع ما يغيب غيابة ثم جمع، والوجه الآخر أن يكون في الجبّ غيابات جماعة. ويقال: غاب يغيب غيبا وغيابة وغيابا كما قال:

---

[1] يوسف: الآية (١٠).

[2] انظر تيسير الداني ١٠٤

[3] رسم المصحف برواية ورش عن نافع

[4] لفظ (أجاز) يحدث التباسًـــا، واعتقد أن به تصـــحيفًا، والصـــواب الذي يناســـب السياق:(اختار)، وإلا فلا مجال للاعتراض في هذا الموضع؛ لأن لفظ (أجاز) يفهم منه: أنَّ أبا عبيد أجاز الوجهين! فأين إذن الاختيار المراد في هذا الموضـــع، بناءً علىٰ القول بجواز الوجهين وتساويهما؟!!

[5] اختيارات أبي عبيد القاسم ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن ص ٢٧٩.

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلىٰ ذا كما ما غيّبتني غيابيا [1][2]

**الدراسة والتحليل:**

اختلف العلماء في هذا الموضع غير أن الجمهور منهم علىٰ جواز الوجهين: الإفراد أو الجمع؛- كما قال أبو جعفر النحاس-ولذلك يقول أبو علي الفارسي: "اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله (ﷺ):" في غيابة الجب" فقرأ نافع وحده: :﴿ غَيَٰبَٰتِ ﴾ جماعة، وقرأ الباقون: غيابة واحدة.

قال أبو عبيدة: كلّ شيء غيّب عنك فهو غيابة. قال منخّل بن سبيع [وفي أخرىٰ سميع]:

فإن أنا يوما غيّبتني غيابتي فسيروا بسيري في العشيرة والأهل [3]

وقال ابن أحمر:

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلىٰ ذاكما ما غيّبتني غيابيا

جمع غيابة. قال: والجبّ: الركيّة التي لم تطو.

**وجه قول من أفرد:** أن الجبّ لا يخلو من أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، فغيابة المفرد يجوز أن يعنىٰ به الجمع، كما يعنىٰ به الواحد، ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كلّ جزء منه

---

[1] البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٧١، والأزهيّة ص ١١٥، وخزانة الأدب ٥/ ٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٨٣، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والمحتسب ٢/ ٢٢٧.

[2] إعراب القرآن ٢/ ١٩٣.

[3] البيت من الطويل، وهو للمتنخل السعدي في: مجاز القرآن ١/ ٣٠٢، ومعجم الشعراء/ للمرزباني ص ٣٨٨، وتفسير القرطبي ٩/ ١٣٢.

غيابة، فجمع علىٰ ذلك، كقولهم: شـــابت مفارقه، وبعير ذو عثانين، ويجوز أن يكون للجب عدّة غيابات، فجمع لذلك، والدليل علىٰ جواز الجمع فيه قوله:

..... إلىٰ ذاكما ما غيّبتني غيابيا

فجعل له غيابات مع أن ذا الغيابة واحد، كذلك الجبّ المذكور في التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات[1].

**تعليق واستنتاج:**

وعلىٰ ذلك فإن هذا الموضع، إذا ثبت بلفظ (أجاز) فلا اختيار ولا اعتراض فيه لجواز الوجهين وتساويهما، أما إذا كان بلفظ (اختار) وحدث تصحيفًا فيكون فيه وَهْمٌ من أبي عبيد؛ لجواز الإفراد والجمع فيه علىٰ السواء (غيابة واحدة، أو غيابات)، وليس كما زعم أبو عبيد في إنكاره " غيابات " بالجمع، وفي رد العلماء السابق دليل علىٰ بطلان رأيه في هذا الإنكار وجواز الوجهين فيها.

❁❁❁❁❁

[1] الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٩٨، ٣٩٩.

## ثانيًا: بين الإفراد والجمع

(مسكين - مساكين)

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٌ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾[1]

**يقول أبو جعفر النحاس:** ﴿وَعَلَى ٱلذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَۖ﴾ [2] هذه قراءة أهل المدينة وابن عامر رواها عنه عبيد الله عن نافع، وقرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة وَعَلَي: {تم تن تى تي ثر ثز}(٣) وهذا اختيار أبي عبيد وزعم أنه اختاره؛ لأن معناه لكل يوم إطعام واحد منهم، فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع بمترجم عن الواحد.

قال أبو جعفر: وهذا مردود من كلام أبي عبيد؛ لأن هذا إنّما يعرف بالدلالة فقد علم أنّ معنىٰ: " ﴿وعلىٰ الذين يطيقونه فدية طعام مساكين﴾ أنّ لكلّ يوم مسكينا، فالاختيار هذه القراءة ليرد جمعا علىٰ جمع. واختار أبو عبيد أن يقرأ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ قال: لأن الطعام هو الفدية. قال أبو جعفر: لا يجوز أن يكون الطعام نعتا لأنه جوهر ولكنه يجوز علىٰ البدل وأبين منه أن يقرأ فِدْيَةٌ طَعامُ بالإضافة لأن فدية مبهمة تقع للطعام وغيره فصار مثل قولك: هذا ثوب خزّ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ شرط وجوابه وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ابتداء وخبر أي فالصوم خير لكم[4].

---

(١) البقرة: من الآية (١٨٤). رسم المصحف برواية ورش عن نافع

(٢) انظر كتاب السبعة / لابن مجاهد ١٧٦.

(٣) وهذه قراءة الجمهور، انظر البحر المحيط ٢/ ٤٤.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٩٥.

**الدراسة والتحليل:**

هذا الموضع محل خلاف بين القراء بعضهم مع بعض، وبين علماء القراءات في توجيه هذه القراءات لغويًا، وقد وضَّح أبو علي الفارسي هذا الخلاف بقوله:" واختلفوا في الإضافة والتنوين، والجمع والتوحيد، من قوله تعالىٰ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائيّ: فِدْيَةٌ منون طَعامُ مِسْكِينٍ موحّد. وقرأ نافع وابن عامر فدية طعام مساكين [فِدْيَةٌ] مضاف ومساكين جمع [(١)].

قال أبو علي: طَعامُ مِسْكِينٍ علىٰ قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ: عطف، بيّن الفدية. فإن قلت: كيف أفردوا المسكين والمعنىٰ علىٰ الكثرة؟ ألا ترىٰ أن الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ جمع، وكلّ واحد منهم يلزمه طعام مسكين، فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعًا كما جمعه الآخرون.

**فالقول:** إن الإفراد جاز وحسن؛ لأن المعنىٰ: علىٰ كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[(٢)]. وليس جميع القاذفين يفرّق فيهم جلد ثمانين، إنّما علىٰ كلّ واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك علىٰ كلّ واحد منهم طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[(٣)].

---

(١) السبعة ص ٢٤٨.

(٢) النور: من الآية (٤).

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٧٣.

هذا وقد بيَّن بعض الباحثين المحدثين هذا الخلاف وحجة كل فريق علىٰ النحو الآتي:" قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾، وقرأ الباقون: فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ. وكذلك فقد قرأ المدنيان وابن ذكوان: (فدية طعام).

وحجة نافع، وابن عامر في اختيار الجمع دون الإفراد قول الله سبحانه قبل ذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ

﴾ قال: إنما عرف عباده حكم من أفطر الأيام التي كتبت عليهم صومها بقوله:﴿ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾، فإن كان ذلك كذلك فالواجب أن تكون القراءة في المساكين علىٰ الجمع لا علىٰ التوحيد، وتأويل الآية: وَعَلَىٰ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ أيام يفطر فيها إطعام مساكين، ثم تحذف أياما وتقيم (الطعام) مكانها.

وحجة الجمهور أن في البيان علىٰ حكم الواحد، البيان عن حكم جميع أيام الشهر، وليس في البيان عن حكم إفطار جميع الشهر، البيان عن حكم إفطار اليوم الواحد[1].

**تعليق واستنتاج:**

وعلىٰ ذلك يمكن القول بجواز الوجهين الإفراد والجمع في هذا الموضع (مسكين، مساكين)، ولكل وجه منها حجته ودليله من التأويل، وبناءً عليه فإنَّ اختيار أبي عبيد الذي أنكره عليه أبو جعفر النحاس جائز وارد وله وجه من التأويل والقبول، ولا يصح إنكاره أو ردِّه.

❁❁❁❁❁

[1] القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية/ لمحمد حبش ص ٢٦٥.

## المطلب الثالث: التغيّر بالتّشديد أو التّخـــفيف

التغيُّر بالتَّشـديد أو التَّخفيف من الظواهر المتعلِّقة ببنية الكلمة، وقد اهتم بها علماء اللغة، وأفردوا لها مباحث في كتبهم، وخاصَّـــة تلك الكتب التي اهتمت بالتَّصويب اللغوي.

والتَّشـديد مظهر من مظاهر النُّطق عند القبائل البدوية كـــ(تميم وسفلي قيس) وغيرها من القبائل البدوية؛ لأنَّها تميل إلىٰ الشـدة حين الكلام؛ وذلك لما في طبعها من جفاء وغلظة، وبهذا يتميَّز نطقهم بســلســةٍ من الأصــوات القوية الســريعة؛ والتخفيف مظهر من مظاهر النُّطق عند القبائل الحضــرية كـــ(أهل الحجاز وقريش)؛ لأنَّهم يميلون إلىٰ اللِّيونة والتُّؤدة في النطق، وهذا ينسجم مع طباعهم وبيئتهم"[1].

ومع أنَّ التَّشـــديد أو التخفيف ظاهرة لغوية، مرجعها إلىٰ اللهجات العربية، إلا أنَّها كانت محل خلافٍ بين علماء اللغة والقراءات وغيرهم علىٰ مرِّ العصــور، حول تشــديد بعض الألفاظ أو تخفيفها، وحكم هذا التَّغيُّر البنيوي؛ وقد رَصَدْتُ بعضًا من هذه الخلافات بين أبي عبيد والمعترضين في اختياره للقراءات، ومن ذلك ما يأتي:

### (يُثْبِتُ ـ يُثَبِّتُ)

في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]

**يقول مكي بن أبي طالب:** " قوله:" ﴿ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[3] قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالتخفيف جعلوه مستقبل " أثبت " والمفعول محذوف " هاء " من الصلة؛ أي: ويثبته، وقوله:" بالقَوْلِ

(١) ينظر: اللهجات العربة في التراث ٢/ ٦٥٧، والردُّ علىٰ ثعلب في الفصيح ص٩٩.

(٢) الرعد: الآية (٣٩)

(٣) رسم المصحف برواية قنبل عن ابن كثير

الثَّابِت"[1] يدل علىٰ التخفيف؛ لأنه اسم فاعل من " ثبت" والتقدير: يمحو الله ما يشاء ويثبت ما يشاء. وقرأ الباقون بالتشديد، جعلوه مستقبل " ثبت " دليله قوله:" وأشد تثبيتًا "[2]، فـ" تثبيت " مصدر " ثبَّت " مشددًا فالقراءتان لغتان، كما أن "ثبت وأثبت " لغتان بمعنىٰ، لكن في التشديد معنىٰ التأكيد والتكرير وهو الاختيار؛ لأن أكثر القراء عليه، واختار أبو عبيد " ويُثَبِّت " بالتشديد، والحجة عنده أنَّ المعنىٰ: يقرُّ ما كتبه، فلا يمحوه.

وتعقَّب عليه ابن قتيبة فاختار التخفيف؛ لأن المعروف علىٰ المحو الإثبات، فالمعنىٰ: يمحو الله ما يشاء، ويكتب ما يشاء أو علىٰ معنىٰ: يمحو الله ما يشاء، ويقرُّ ما يشاء فلا يمحوه. والتخفيف يحتمل المعنين اللذين ذكرهما أهل التأويل في الآية[3].

**الدراسة والتحليل:**

هذا الموضع محل خلاف بين القرَّاء وعلماء القراءات يقول الفرَّاء:"(وَيُثَبِّتُ) مشدّد قراءة أصحاب عبد الله وتقرأ: و(يُثْبِتُ) خفيف. ومعنىٰ تفسيرها أَنَّهُ – (ﷻ) – تُرفع إِلَيْهِ أعمال العبد صغيرها وكبيرها، فيثبت ما كَانَ فِيه عقاب أو ثواب ويَمْحو ما سوىٰ ذَلِكَ [4].

ويقول ابن زنجلة:" قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم و "يُثْبِتُ" بِالتَّخْفِيفِ من أثبت يثبت إِثْبَاتًا فَهُوَ مُثبت؛ إِذا كتب، وحجتهم قَوْلهم: فلَان

(١) إبراهيم: من الآية (٢٧)

(٢) النساء: من الآية (٦٦)

(٣) اختيارات أبي عبيد القاسم ضمن كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن ص ٢٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٢٣.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٦٦.

ثَابت، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "يُثَبِّتُ" بِالتَّشْدِيدِ؛ أَي: يقرُّ الله مَا قد كتبه فيتركه علىٰ حَاله وحجتهم قَوْله: "وَأَشدُّ تثبيتًا" وَقَالَ قوم: هما لُغَتَانِ مثل وفيت وأوفيت وعظمته وأعظمته[1].

ويقول الثَّعلبي:" قرأ حميد وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ بالتخفيف. وقرأ الآخرون: بالتثقيل واختاره أبو عبيد لكثرة من قرأها ولقوله تعالىٰ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾"[2].

**تعليق واستنتاج:**

ظهر من خلال ما سبق أنَّ كلا الوجهين (يُثْبِتُ وَيُثَبِّتُ) جائزٌ، وأنَّ كلاهما قراءة متواترة، فالقراءتان لغتان، كما أن "ثبت وأثبت " لغتان بمعنىٰ واحد، إلا أني أميل وأوافق ابن قتيبة في اختياره التخفيف " يُثْبِتُ"، وأرىٰ أنَّ حجته في ذلك هي الأنسب والتي يمكن جريانها مع السياق، وهي:" كون المعروف مع المحو الإثبات، فالمعنىٰ: يمحو الله ما يشاء، ويكتب ما يشاء أو علىٰ معنىٰ: يمحو الله ما يشاء، ويقرُّ ما يشاء فلا يمحوه؛ لذا فإني أختار وأُرجِّح اختيار مكي وابن قتيبة في هذا الموضع، مع صحة وجواز الوجه الآخر وهو اختيار أبي عبيد. والله أعلم.

❁❁❁❁❁

[1] حجة القراءات ص ٣٧٤.

[2] الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٥/ ٢٩٦.

## المطلب الرابع: التغيُّر بالتذكير أو التأنيـــــث

التذكير أصـــل، والتأنيث فرع عنه(١)، وقد اهتم علماء العربية بهذه الظاهرة اهتمامًا كبيرًا، حتىٰ إنَّهم عدُّوا عدم معرفة المذكر والمؤنَّث من العيب اللاَّصـــق بصـــاحبه، يقول الأنباري: "إنَّ من تمام معرفة النَّحو والإعراب، معرفة المذكر والمؤنَّث؛ لأنَّ مَنْ ذكَّر مؤَّنثًا، أو أنَّث مذكرًا، كان العيب لازمًا له، كلزومه مَنْ نصـــب مرفوعًا أو خفض منصـــوبًا، أو نصـــب مخفوضًا"(٢).

**من أجل ذلك وضـــع علماء العربية علامات للمؤنَّث يفرق بها بينه وبين المذكر، منها:**

١ـ التَّاء: كقولهم: "فلان وفلانة".

٢ـ ألف التأنيث المقصورة، كـ "ليلىٰ".

٣ـ ألف التأنيث الممدودة، كـ "صحراء"(٣).

والتغيُّر بـالتـذكير أو التـأنيـث مظهر من مظـاهر اختلاف اللهجـات بين القبائل، بحيث يكون اللفظ مذكرًا عند قوم، وهو بعينه مؤنَّثًا عند غيرهم(٤)، وقد جرىٰ علىٰ ذلك العامَّة والخاصَّـــة، فذكَّروا ما هو مؤنَّث، والعكس، إلا

(١) الكتاب ١/ ٢٢، ٣/ ٢٤١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٦٥، وشـــرح المفصَّل/ لابن يعيش ٥/ ٨٨، وشرح ابن عقيل ٤/ ٩١.

(٢) المذكر والمؤنَّث/ للأنباري ١/ ٥١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنَّث/ للفرَّاء ص٥١، وشـــرح المفصَّـــل/ لابن يعيش ٥/ ٨٨، واللهجات العربية في شرح المفصل لابن يعيش/ د. محمد علام ٢/ ٣١٤.

(٤) ينظر: أبنية العربية في ضـــوء علم التشـــكيل الصـــوتي/ د. عبد الغفار هلال ص٩١، واللهجات العربية في جمهرة اللغة/ د. محمد عبد اللطيف، ص١٨٨ (رســـالة ماجستير).

أنَّ هذا الأمر كان محل خلاف بين علماء اللغة والقراءات حول هذا التغيُّر البنيوي بالتذكير أو التأنيث، ومن ذلك ما حدث بين أبي عبيد والمعترضين عليه في اختياره للقراءات، ومن ذلك ما يأتي:

(تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائكَةُ ــ يتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ)

في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (١)

**يقول مكي بن أبي طالب:** " قوله:" تتوفاهم " في موضعين قرأهما حمزة بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وقد تقدمت علة التذكير والتأنيث في هذا وأمثاله، فهو مثل: ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٢)، قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٣)، واختار أبو عبيد الياء لقول ابن مسعود: "ذكَّروا الملائكة"، وتعقَّب عليه ابن قتيبة فاختار التاء؛ لأنها قراءة أهل الحرمين والبصرة وعاصم، قال: وقد كان يلزم أبا عبيد أن يقرأه:" توفَّاه رسلنا "؛ لأنهم ملائكة، ولم يفعل(٤).

**ويقول أبو جعفر النحاس:**" ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وقرأ عبد الله بن مسعود وابن عباس فناداه الملائكة، وهو اختيار أبي عبيد وروي عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم كان عبد الله يذكّر الملائكة في كلّ القرآن قال أبو عبيد: أنا اختار ذلك خلافا علىٰ المشركين؛ لأنهم قالوا الملائكة بنات الله. قال أبو

---

(١) النحل: من الآية (٢٨)

(٢) آل عمران: من الآية (٣٩).

(٣) النحل: من الآية (٣٣).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/ ٣٦، ٣٧.

جعفر: هذا احتجاج لا يحصل منه شيء؛ لأن العرب تقول: قالت الرجال وقال الرجال وكذا النساء وكيف يحتجّ عليهم بالقرآن ولو جاز أن يحتجّ عليهم بهذا لجاز أن يحتجّوا بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [1]، ولكن الحجة عليهم في قوله جلّ وعزّ: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [2]؛ أي فلم يشاهدوا خلقهم فكيف يقولون: إنهم إناث فقد علم أنّ هذا ظنّ وهوىٰ، وأما فناداه فهو جائز علىٰ تذكير الجميع ونادته علىٰ تأنيث الجماعة[3].

**الدراسة والتحليل:**

ظهر من خلال استقراء كتب القراءات وعلوم القرآن تسوية العلماء بين وجهي القراءة (التذكير والتأنيث) في هذا الموضع، وذهبوا إلىٰ أن كل وجه له علته، ومن اختار وجه دون آخر فهو مصيب غير مخطئ.

يقول الفراء:" قوله: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ يقرأ بالتذكير والتأنيث، وكذلك فعل الملائكة وما أشبههم من الجمع: يؤنث ويذكر. وقرأت القراء "يَعْرُجُ المَلائِكَة "[4]، وتَعْرُجُ، و"تَتَوَفَّاهُمُ - ويتوفاهم الملائكة"[5] وكلٌّ صواب.

فمن ذكَّر ذهب إلىٰ معنىٰ التذكير، ومن أَنَّث فلتأنيث الاسم، وأنَّ الجماعة من الرجال والنساء وغيرهم يقع عليه التأنيث. والملائكة فِي هذا

---

[1] آل عمران: من الآية (٤٢).

[2] الزخرف: من الآية (١٩).

[3] إعراب القرآن ١/ ١٥٥.

[4] المعارج: من الآية (٤).

[5] النحل: من الآية (٢٨).

الموضع جبريل صلىٰ الله عليه وسلم وحده. وذلك جائز فِي العربية: أن يخبر عن الواحد بمذهب الجمع كما تقول فِي الكلام: خرج فلان فِي السفن، وإنما خرج فِي سفينة واحدة، وخرج علىٰ البغال، وإنَّما ركب بغلاً واحدًا. وتقول: ممن سمعت هذا الخبر؟ فيقول: من الناس، وإنَّما سمعه من رَجُل واحد(١).

ويقول ابن خالويه:" فالحجة لمن قرأ بالتاء: أن الملائكة جماعة، فدل بالتاء علىٰ معنىٰ: الجماعة. والدليل علىٰ ذلك قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٢).

والحجّة لمن قرأ بالألف: أن الفعل مقدّم، فأثبت بالألف كما أقول: رماه القوم، وعاداه الرجال. ومع ذلك فالملائكة هاهنا: جبريل، فذكّر الفعل للمعنىٰ(٣).

ومما يؤكد ذلك ما ذكره الطبري في قوله:" وَإِنَّمَا الصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ عِنْدِي فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ أَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ، أَعنِّي التَّاءَ وَالْيَاءَ، فَبِأَيَّتِهِمَا قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، وَهُمَا جَمِيعًا فَصِيحَتَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِنْ كَانَ مُرَادًا بِهَا جِبْرِيلُ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ فَإِنَّ التَّأْنِيثَ فِي فِعْلِهَا فَصِيحٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِلَفْظِهَا إِنْ تَقَدَّمَهَا الْفِعْلُ، وَجَائِزٌ فِيهِ التَّذْكِيرُ لِمَعْنَاهَا، وَإِنْ كَانَ مُرَادًا بِهَا جَمْعُ الْمَلَائِكَةِ فَجَائِزٌ فِي فِعْلِهَا التَّأْنِيثُ، وَهُوَ مِنْ قِبَلِهَا لِلَفْظِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ

(١) معاني القرآن ١/ ٢١٠.

(٢) آل عمران: من الآية (٤٢).

(٣) الحجة في القراءات السبع ١/ ٨.

إِذَا قَدَّمَتْ عَلَىٰ الْكَثِيرِ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِعْلَهَا أَنَّثَتْهُ، فَقَالَتْ: قَالَتِ النِّسَاءُ، وَجَائِزٌ التَّذْكِيرُ فِي فِعْلِهَا بِنَاءً عَلَىٰ الْوَاحِدِ إِذَا تَقَدَّمَ فِعْلُهُ، فَيُقَالُ: قَالَ الرِّجَالُ[1]. هذا ما قاله أيضًا الأزهري[2]، وأبو علي الفارسي[3]، وغيرهما من العلماء.

**تعليق واستنتاج:**

ظهر من خلال ما سبق أنَّ أبا عبيد القاسم لم يبتعد عن الصواب فيما اختاره من القراءات، ولم يُوفَق مكي وقبله أبو جعفر النحاس وابن قتيبة في تعقبهما له علىٰ هذا الاختيار، فاتباع أحد الوجهين جائز ولا غضاضة فيه فكلا الوجهين وارد وصحيح في كلام العرب، بدليل ما ذكره الطبري- فيما سبق -بقوله:" أَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ، أَعِنِّي التَّاءَ وَالْيَاءَ، فَبِأَيَّتِهِمَا قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، وَهُمَا جَمِيعًا فَصِيحَتَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ"، فـ"الْوَجْهَانِ جَمِيعًا جائزان؛ لأَن الْجَمَاعَة يلْحقهَا اسْم التَّأْنِيث؛ لِأَن مَعْنَاهَا معنىٰ جمَاعَة وَيجوز أَن يعبر عَنْهَا بِلَفْظ التَّذْكِير كَمَا يُقَال جمع الْمَلَائِكَة، قَالَ وَيجوز أَن يَقُول نادته الْمَلَائِكَة، وَإِنَّمَا ناداه جِبْرِيل وَحده؛ لِأَن مَعْنَاهُ أَتَاهُ النداء من هَذَا الْجِنْس، كَمَا تَقول: ركب فلَان فِي السفن وَإِنَّمَا ركب سفينة وَاحِدَة تُرِيدُ بذلك جعل ركُوبه فِي هَذَا الْجِنْس"[4].

❁❁❁❁❁

(1) تفسير الطبري ٦/ ٣٦٥.

(2) معاني القراءات ١/ ٢٥٣.

(3) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٧.

(4) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٥.

## المطلب الخامس: بناء الفعل للمجهول أو للمعلوم

"**ينقسم الفعل إلى**: مبني للفاعل، ويُسَمَّىٰ معلومًا، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله نحو: حَفِظَ محمدٌ الدَّرْسَ، وإلىٰ مبني للمفعول، ويُسَمَّىٰ مجهولاً، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنِيبَ عنه غيره، نحو: حُفِظَ الدَّرْسُ"[1]. هذا هو القياس.

فبناء الفعل للمجهول واردٌ، وكذلك بناء الفعل للمعلوم- إذا كان أصل بنائه للمجهول، كعُنِي - واردٌ كذلك، وكلاهما تغيير في بنية الفعل وشكله الخارجي، فهو تغيُّر بنيوي، جرىٰ علىٰ ألسنة الخاصَّة والعامَّة، ولكن هذا التَّغيير في بنية الفعل لم يَلْقَ قبولاً لدىٰ بعض علماء اللغة والقراءات، فأنكروا ذلك، في حين أجازه بعضهم وأقرَّه، ممَّا أحدث خلافًا بينهم.

وفيما يأتي أتناول بالدراسة بعضًا من هذه المواضع التي كانت محل خلاف بينهم؛ للوقوف علىٰ وجه الصَّواب فيها، وتَوَجُّهَات النُّقَّاد حيالها، وذلك فيما يأتي:

### (نُنْجِي ـ نُجِّي)

في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾[2]

**يقول مكي بن أبي طالب**:" قرأ أبو بكر وابن عامر بنون واحدة، وتشديد الجيم. وقرأ الباقون بنونين والتخفيف.

وحجة من قرأ بنون واحدة: أنه بنىٰ الفعل للمفعول، فأضمر المصدر، ليقوم مقام الفاعل، وفيه بُعْد من وجهين: أحدهما: أن الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر، فكان يجب رفع " المؤمنين" وذلك مخالف للخط.

---

(١) شذا العرف/ للحملاوي، ص٤٠.

(٢) الأنبياء: من الآية (٨٨)

والوجه الثاني: أنه كان يجب أن تفتح الياء من " نجي"؛ لأنه فعل ماضي، كما تقول " رُمي" وكُلم" فأسكن الياء، وحقها الفتح، فهذا الوجه بعيد في الجواز.

وحجة من قرأ بنونين: أنه الأصل، وسكنت الياء؛ لأنه فعل مستقبل، وحق الياء الضم، فسكنت لاستثقال الضم علىٰ الأصول...الخ.

...وكان أبو عبيد يختار القراءة بنون واحدة اتباعًا للمصحف، علىٰ إضمار المصدر، يقيمه مقام الفاعل، وينصب " المؤمنين" ويسكن الياء في موضع الفتح، وهذا كله قبيح بعيد.

واختار أبو عبيد أن يكون أصله " ننجي" بنونين والتشديد، ثم أدغم النون الثانية في الجيم وهو غلط قبيح، ولا يجوز الإدغام في حرف مشدد، فكيف تدغم النون في الجيم وهي مشددة أولها ساكن، ولا يجوز أيضًا إدغام النون في الجيم عند أحد. واختار ابن قتيبة " ننجي" علىٰ قراءة الجماعة وهو الصواب[1]

**الدراسة والتحليل:**

باستقراء كتب علوم القرآن والقراءات ثبت أن هذا الموضع محل خلاف؛ حيث عرض البنَّا الدمياطي هذا الخلاف فقال:" واختلف في "نُنْجِي الْمُؤْمِنِين"، فابن عامر وأبو بكر: بحذف إحدىٰ النونين وتشديد الجيم، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف، وقد طعن فيها لمنع الإدغام في المشدد، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها: أنَّ الأصل ننجي بنونين مضمومة فمفتوحة مع تشديد الجيم، فاستثقل توالي المثلين فحذفت الثانية كما حذفت في نزول الملائكة تنزيلاً، والباقون بضم النون الأولىٰ وسكون الثانية، وتخفيف الجيم من أنجىٰ "وسهل" الثانية من "زكريا إذ" نافع وابن كثير

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ١١٣، ١١٤.

وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس، وقرأ ابن عامر وأبو بكر وروح بتحقيقهما، وقرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف زكريا بالقصر بلا همز[١].

ويقول ابن قتيبة:" نُنْجِي" كتبت في المصاحف بنون واحدة، وقرأها القرّاء جميعًا " نُنْجِي" بنونين إلا عاصم بن أبي النّجود فإنه كان يقرؤها بنون واحدة، ويخالف القرّاء جميعا، ويرسل الياء فيها علىٰ مثال (فعل).

فأمَّا من قرأها بنونين، وخالف الكتاب، فإنه اعتل بأن النون تخفىٰ عند الجيم، فأسقطها كاتب المصحف لخفائها، ونيّته إثباتها.

واعتلّ بعض النحويين لعاصم فقالوا: أضمر المصدر، كأنه قال: نجّي النجاء المؤمنين، كما تقول: ضرب الضرب زيدًا، ثم تضمر الضّرب، فتقول: ضرب زيدًا. وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب عاصم كراهية أن يخالف الكتاب[٢].

ومما يرجِّح قول مكي –في ردِّه لاختيار أبي عبيد –ما أورده الزجاج بقوله: "الذي في المصحف بنون واحدة، كَتِبَتْ، لأن النون الثانية تَخْفَىٰ مَعَ الجيم، فأمَّا ما روي عَنْ عَاصم بنون واحدة فَلَحْن لا وجه له؛ لأن ما لا يُسمَّىٰ فاعِلُه لا يكون بِغَير فاعل. وقد قال بعضهم: نُجِّي النَجَاءُ المؤمنين. وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِبَ زيداً –، تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلتَ ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضُربَه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل[٣].

---

[١] اتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩٤.

[٢] تأويل مشكل القرآن ص ٤٠.

[٣] المصدر السابق ـــ الصفحة نفسها.

كما أكد الفراء صحة هذا الردِّ بقوله:" وقد قرأ عَاصِم - فيما أعلم- (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر فِي نُجّي فنوىٰ بِهِ الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيدًا، ثُمَّ تُكنىٰ عَن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيدًا. وكذلك نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين [1].

ويقول ابن مجاهد عن اختيار أبي عبيد:" ... وَهُوَ وَهْمٌ لَا يجوز هَهُنَا الْإِدْغَام لِأَن النُّون الأولىٰ متحركة وَالثَّانِية سَاكِنة، وَالنُّون لَا تُدْغَم فِي الْجِيم وَإِنَّمَا خفيت لِأَنَّهَا سَاكِنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الْكتاب وهي فِي اللَّفْظ ثَابِتَة وَمن قَالَ مدغم فَهُوَ غلط [2]. وهذا هو ما ذهب إليه أيضًا ابن خالويه[3]، والأزهري[4].

**تعليق واستنتاج:**

ظهر من خلال ما سبق أنَّ اختيار أبي عبيد في هذه القراءة، وتعليله لهذا الاختيار مردود وغير صحيح؛ بناءً علىٰ رأي جمهور العلماء الثقات من اللغويين والنحاة، وقد أصاب مكي بن أبي طالب في ردِّه وتوجيهه لهذا الاختيار وبيانه للاختيار الصحيح فيها.

❁❁❁❁❁

---

[1] معاني القرآن ٢/ ٢١٠.

[2] السبعة في القراءات ص ٣٤٠.

[3] الحجة في القراءات السبع ص ٢٥٠.

[4] معاني القراءات ٢/ ١٦٩.

## المبحث الثاني: الاعتراضات النحوية (التركيبية)

تُعدُّ دراسة التغيُّرات النَّحوية (التركيبية) –وما لحقها من نقدٍ –جزءًا مهمًا يعقب دراسة أبنية الكلمات في اللغة العربية، وما تتألَّف منه هذه الكلمات من أصوات؛ نظرًا لكون "النَّحو لُبُّ الدراسات اللغوية؛ لأنَّه قلب الأنظمة اللغوية ومحصِّلتها النِّهائية، فهو الذي يصل ما بين الأصوات والدلالات"(١)، وهو "من أهم علوم العربية التي ظهرت في القرنين الأول والثاني الهجريين؛ لكونه العلم الذي يصون اللسان من اللحن، ويُمَكِّن من إجادة العربية الفصحىٰ"(٢).

والباحث اللغوي لا يعنيه في هذا المقام إلا الاتجاه العام لقبائل العرب ومدىٰ اختلافها بعضها عن بعض في هذه التغيُّرات، ومن أبرز المظاهر النَّحوية (التركيبية) التي يتجلَّىٰ فيها اختلاف لغات القبائل "الإعراب والبناء"(٣)، كما أنَّ هناك بعض المباحث النَّحوية (التركيبية) نُقِلَت عن طريق السماع، ولم تخضع لقاعدةٍ، كـ"بعض الصيغ التي وردت علىٰ البناء لما لم يُسَمَّ فاعله"، وورود المتعدي واللاَّزم بمعنًىٰ واحد وغيرها. ومن هذه التغييرات النحوية (التركيبية) ما أورده بعض معترضي اختيارات أبي عبيد، وهي علىٰ النحو الآتي:

❁❁❁❁❁

(١) مقدمة لدراسة اللغة / د. حلمي خليل ص٢٦٦، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة/ د. عاطف مدكور ص١٩٢.

(٢) ينظر: المدارس النَّحوية / د. شوقي ضيف ص١٢، والظواهر اللغوية في أدب الكاتب/ لمجدي إبراهيم ص٣٣٠

(٣) ينظر: لهجات العرب وامتدادها إلىٰ العصر الحاضر/ للدكتور عيد الطيب ص٢١٨، واللهجات العربية في شرح المفصَّل لابن يعيش/ للدكتور محمد علام ٢/ ٣٤٦.

## المطلب الأول: التغيُّر في بعض المعربات

**الإعراب:** هو تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، علىٰ القول بأنَّه معنوي، وعلىٰ القول بأنَّه لفظي: أثرٌ ظاهرٌ في اللفظ، أو مقدَّر فيه، يجلبه العامل المقتضىٰ له في (آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتَّصل به نون الإناث، أو لم تباشره نون التَّوكيد، وأنواع الإعراب أربعة: الرَّفع والنَّصب والجرّ والجزم[1].

والتغيُّر في المعربات هو جزء من التغيُّرات النَّحوية (التركيبية)، التي تَعْرِض للألفاظ حالة كونها مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة؛ ذلك أنَّ من الألفاظ ما هو معرب دائمًا، ومنها ما هو مبني دائمًا، ومنها ما يبنىٰ ويُعْرَب"[2].

فالمعربات وما يلحقها من تغيير في أحوالها المختلفة (هو مدار الحديث في هذا الفصل)؛ حيث تتنوَّع هذه المعربات إلىٰ: مرفوعاتٍ، ومنصوباتٍ، ومجروراتٍ، علىٰ حسب العوامل الدَّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[3].

وهذه المعربات في تنوعها تلحقها بعض التغيُّرات النَّحوية (التركيبية)؛ الأمر الذي جعل بعض علماء اللغة والقراءات يختلفون فيما بينهم حولها، علىٰ النحو الآتي:

---

(١) ينظر: التَّصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٩، ٦٠، والقراءات القرآنية في لسان العرب/ د. عبد الله باز ص٤١٣.

(٢) مميزات لغات العرب/ لحفني ناصف ص٢٣.

(٣) ينظر: دليل الطالبين لكلام النَّحويين/ للحنبلي ١/ ٣٦.

## أولاً: بين المجـــرورات والمرفوعــات

الجرّ: نوعٌ من أنواع الإعراب يختص ببعض الأسـماء، كالمضـاف إليه، والمجرور بالحرف، وغيرهما(١).

والرَّفع: نوع من أنواع الإعراب يختص ببعض الأســماء، كـالمبتدأ والخبر، واســم "كان وأخواتها"، وخبر "إنَّ وأخواتها"، والفاعل ونائبه، وغيرها. وقد لحق بعض هذه المجرورات مع المرفوعات بعض التغيُّرات النَّحويـة (التركيبيـة)، وكـانـت محـل خلافٍ بين علمـاء اللغـة والقراءات والنُّحاة، ومن ذلك ما حدث بين أبي عبيد ومعترضــي اختياره علىٰ النحو الآتي:

**(اللَّهِ الَّذِي ــ اللَّهُ الَّذِي)**

في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٢)

**يقول مكي بن أبي طالب:** " قوله: " ﴿ٱللَّهُ ٱلذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلاَرْضِ﴾قرأه نافع وابن عامر علىٰ الاستئناف، فرفعاه بالابتداء، والخبر " الذي "، وما بعده، وإن شئت جعلت " الذي " وصلته صفة لـ" الله" وأضمرت الخبر. وقرأ الباقون بالخفض علىٰ البدل من العزيز، واختار أبو عبيد الخفض، ليتصل بعض الكلام ببعض، وتعقب عليه ابن قتيبة، فاختار الرفع؛ لأن الآية الأولىٰ قد انقضت، ثم استؤنف بآية أخرىٰ، فحقه الابتداء؛

(١) دليل الطالبين لكلام النحويين ١/ ٧٠.

(٢) إبراهيم: من الآية (٢).

لأن الآية الأولىٰ تتابعت بتمامها، وكذلك اختلفا في الاختيار في (عالم الغيب) في سورة المؤمنين [1].

**الدراسة والتحليل:**

هذا الموضع محل خلاف بين القراء وعلماء القراءات يقول ابن الأنباري: " قرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وعبد الله بن عامر: (الله الذي) بالرفع. وكان ابن كثير وعاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون (الله الذي) بالخفض. فمن قرأ بالرفع وقف علىٰ (الحميد). ومن قرأ: (الله الذي) وقف علىٰ (ما في الأرض) " [2].

ويقول ابن زنجلة: " قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾بِالرَّفْع علىٰ الِاسْتِئْنَاف؛ لِأَن الَّذِي قبله رَأس آيَة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: "قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ بالخفض؛ لِأَنَّهُ بدل من ﴿ ٱلْحَمِيدِ ﴾ وَلَا يجوز أَن يَقُول: نعت للحميد، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِك: مَرَرْت بزيد الظريف، فَإِن قلت: بالظريف زيد عَاد بَدَلاً، وَلم يكن نعتًا" [3].

وقال العكبري: " قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: (اللهِ الَّذِي): يُقْرَأُ بِالْجَرِّ عَلَىٰ الْبَدَلِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: عَلَىٰ الِابْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ. وَالثَّانِي: عَلَىٰ الْخَبَرِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ هُوَ اللهُ، وَ «الَّذِي» صِفَةٌ. وَالثَّالِثُ: هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ «الَّذِي»

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٢٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء/ لابن الأنباري ص ٧٣٩.

(٣) حجة القراءات ص٣٧٦.

صِفَتُهُ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: اللهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ، وَحُذِفَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ"(١).

ويقول السخاوي:" هو وقف تام علىٰ قراءة نافع، وابن عامر، وقراءتهما برفع اسم الله (ﷻ)، وقرأ الباقون بالخفض، فلا يجوز الابتداء به علىٰ قراءتهم. ولهذا نظائر كثيرة"(٢).

**تعليق واستنتاج:**

ظهر من خلال ما سبق جواز الوجهين (الخفض والرفع)، ولكل وجه تأويلٌ ومسوغٌ نحويٌّ يجعله مقبولاً؛ مما يبطل اعتراض مكي وابن قتيبة علىٰ اختيار أبي عبيد القاسم لأحد الوجهين؛ حيث تعقَّباه فيه منكرين عليه ذلك، وقد ثبت مما سبق؛ بناءً علىٰ ما ذكره العلماء الثقات جواز الروايتين (الرفع والخفض).

❁❁❁❁❁

## ثانيًا: من الأفعال الناصبة "رأى"

الأفعال الناصبة، هي " الأفعال الناسخة للابتداء وهي "ظنَّ وأخواتها" وهذه الأفعال تنقسم إلىٰ قسمين أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل، فأما أفعال القلوب فتنقسم إلىٰ قسمين:

**أحدهما:** ما يدل علىٰ اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأىٰ وعلم ووجد ودرىٰ وتعلم.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦٢.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء ص ٦٩٤.

**والثاني:** منهما ما يدل علىٰ الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية: خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب.

فمثال رأىٰ قول الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء  محاولة وأكثرهم جنودا[1]

فاستعمل رأىٰ فيه لليقين وقد تستعمل رأىٰ بمعنىٰ ظن، فهذا الموضع يعد من المواضع التي شهدت اختلافًا بين القرَّاء، وهي أيضًا محل خلافٍ بين أبي عبيد ومعترضي اختياره في هذا الموضع، وذلك علىٰ النحو الآتي:

**("يَرَىٰ" الرُّؤيَة البصرية والظن" - "يَرَىٰ" الرُّؤيَة العلمية واليقين ")**

في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [2]

**يقول أبو جعفر النحاس:** " وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا" بالياء قراءة أهل مكة وأهل الكوفة وأبي عمرو وهي اختيار أبي عبيد، وقرأ أهل المدينة وأهل الشام "ولو ترىٰ الذين" بالتاء، وفي الآية إشكال وحذف؛ حيث زعم أبو عبيد أنه اختار القراءة بالياء؛ لأنه يروىٰ في التفسير أنّ المعنىٰ: لو يرىٰ الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا أن القوة لله"[3].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٢/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل ص٢١٠؛ والمقتضب ٤/ ٩٧. اللغة: المحاولة: هنا القوة. ويروىٰ: "وأكثره جنودا" و"وأكثرهم عديدا" مكان "وأكثرهم جنودا". والمعنىٰ: يقول: إني وجدت الله سبحانه وتعالىٰ أقوىٰ الأقوياء وأكثرهم جنودا.

(٢) البقرة: من الآية (١٦٥).

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٤٥، وهي قراءة الحسن وقتادة وشيبة وأبي جعفر ويعقوب أيضا، وإعراب القرآن/ للنحاس١/ ٨٨.

قال أبو جعفر: روي عن محمد بن يزيد أنه قال: هذا التفسير الذي جاء به أبو عبيد بعيد وليست عبارته فيه بالجيدة؛ لأنه يقدّر «ولو يرىٰ الذين ظلموا العذاب» وكأنه جعله مشكوكا فيه، وقد أوجبه الله عزّ وجلّ. ولكن التقدير وهو قول أبي الحسن الأخفش: "ولو يرىٰ الذين ظلموا أنّ القوة لله"، ويرىٰ بمعنىٰ "يعلم"؛ أي: لو يعلمون حقيقة قوة الله، فيرىٰ واقعة علىٰ «أن»، وجواب «لو» محذوف أي لتبيّنوا ضرر اتخاذهم الآلهة[1]، كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [2]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[3]، ولم يأت للو جواب. قال الزهري وقتادة: الإضمار أشدّ للوعيد. قال أبو جعفر: ومن قرأ ولو ترىٰ بالتاء كان «الذين» مفعولين؛ أي يظنونه[4]؛ حيث يقع اختيار أبي عبيد القاسم في هذا الموضع علىٰ كون يرىٰ بالياء بمعنىٰ الرؤية البصرية والظن، وهو ما رفضه أبو جعفر النحاس ورأىٰ أن الاختيار يجب أن يكون لـ "يرىٰ" بالياء التي بمعنىٰ "عَلِمَ" يقينًا، فهو الأليق والأنسب للمقام، وليس التي بمعنىٰ الظن.

والدليل علىٰ صحة قول أبي جعفر النحاس ما ذكره أبو عبيدة بقوله:" ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾؛ أي يعلم، وليس برؤية عين "[5]، وهو ما ذهب

---

(١) إعراب القرآن/ للنحاس١/ ٨٨.

(٢) الأنعام: من الآية (٢٧).

(٣) الأنعام: من الآية (٣٠).

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨، ٢٩.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٦٢.

إليه الباقولي بقوله:" قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾. أي: لعلموا أن القوة"[1].

**الدراسة والتحليل:**

يلاحظ أن الاختلاف جرىٰ بين أبي عبيد القاسم وأبي جعفر النحاس الذي اعترض عليه في اختياره قراءة ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ بالياء، مع كونها قراءة أهل مكة وأهل الكوفة وأبي عمرو؛ حيث يرىٰ أبو جعفر النحاس أنَّ اختيار أبي عبيد القاسم اختيارٌ بعيد، وليست عبارته فيه بالجيدة؛ لأنه يقدّر «ولو يرىٰ الذين ظلموا العذاب» وكأنه جعله مشكوكا فيه، وقد أوجبه الله (ﷻ).

يقول الهمداني:" ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: جواب (لو) محذوف، و﴿يَرَىٰ﴾ قيل: بمعنىٰ (يعلم) الذي يفتقر إلىٰ مفعولين، وسدت ﴿ أَنَّ ﴾ مُسَدَّهما، و﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: فاعل ﴿ يَرَى ﴾، أي: ولو يعلمُ هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم، أن القدرة كلها لله علىٰ كلّ شيء من العقاب والثواب دون أندادهم، ويعلمون شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة، لرأَوا مضرة اتخاذهم الأندادَ، ولرأوا أمرًا عظيمًا لا تَحصره الأوهام، أو: لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة، وما أشبه هذا. وحَذْفُ الجواب أبلغُ في الوعد والوعيد من الإتيان به. وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ ﴾، وقولهم: لو رأيت فلانًا والسياطُ تأخذُه.

---

[1] إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٢١.

وقيل: المفعولان محذوفان، و ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ﴾ معمول جواب ﴿ وَلَوْ﴾؛ أي: ولو يعلم هؤلاء الظلمة أن الأنداد لا تنفعُهُم لأيقنوا أن القوة لله في جميع الأشياء.

وقيل: ﴿يَرَى ﴾، من رؤية العين، علىٰ: ولو شاهدوا العذاب لعلموا أن القوة لله.

وقرئ: ﴿ وَلَوْ تَرَى﴾[1] بالتاء علىٰ الخطاب لرسول الله (ﷺ) –، أو لكل مُخاطَب.

و﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ مفعول ترىٰ، وهو من رؤية البصر، وجواب ﴿وَلَوْ﴾ أيضًا محذوف، أي: ولو ترىٰ ذلك لرأيت أمرًا عظيمًا [2].

هذا هو ما ذهب إليه العكبري –أيضا – في قوله:" وَلَوْ يَرَىٰ" : جَوَابُ لَوْ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ لِأَنَّ الْمَوْعُودَ وَالْمُتَوَّعَدَ إِذَا عَرَفَ قَدْرَ النِّعْمَةِ وَالْعُقُوبَةِ وَقَفَ ذِهْنُهُ مَعَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ؛ وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَىٰ مَا هُوَ الْأَعْلَىٰ مِنْ ذَلِكَ، وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ: لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ، أَوْ لَعَلِمُوا أَنَّ الْأَنْدَادَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَالْجُمْهُورُ عَلَىٰ يَرَىٰ بِالْيَاءِ، وَيَرَىٰ هُنَا مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، فَيَفْتَقِرُ إِلَىٰ مَفْعُولَيْنِ؛ وَ: «أَنَّ الْقُوَّةَ» سَادٌّ مَسَدَّهُمَا. وَقِيلَ الْمَفْعُولَانِ مَحْذُوفَانِ، وَأَنَّ الْقُوَّةَ مَعْمُولُ جَوَابِ لَوْ؛ أَيْ لَوْ عَلِمَ الْكُفَّارُ أَنْدَادَهُمْ لَا تَنْفَعُ لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ فِي النَّفْعِ وَالضُّرِّ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَرَىٰ بِمَعْنَىٰ عَلِمَ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَىٰ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَوْ عَرَفَ الَّذِينَ ظَلَمُوا بُطْلَانَ عِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ أَوْ لَوْ عَرَفُوا مِقْدَارَ الْعَذَابِ لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ أَوْ لَوْ عَرَفُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ لَمَا عَبَدُوا الْأَصْنَامَ.

---

[1] رسم المصحف برواية قالون عن نافع

[2] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب الهمذاني ١/ ٤٢٤، ٤٢٥.

وَقِيلَ يَرَىٰ هُنَا مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصَرِ أَيْ لَوْ شَاهَدُوا آثَارَ قُوَّةِ اللهِ فَتَكُونُ أَنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ مَفْعُولَ يَرَىٰ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ يَرَىٰ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: لَوْ شَاهَدُوا الْعَذَابَ لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ، وَدَلَّ عَلَىٰ هَذَا الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾.

وَيَرَوْنَ الْعَذَابَ مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّ الَّتِي بِمَعْنَىٰ الْعِلْمِ تَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُولَيْنِ، وَإِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ ذِكْرُ الْآخَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَىٰ الْعِرْفَانِ؛ أَيْ إِذْ يَعْرِفُونَ شِدَّةَ الْعَذَابِ، وَقَدْ حَصَلَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ جَوَابَ لَوْ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ قَبْلَ: إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَهُ[1].

**تعليق واستنتاج:**

وعلىٰ ذلك، ومن خلال أقوال العلماء السابقة يتبين لنا أن اختيار أبي جعفر النحاس هو الأولىٰ بالقبول، وهو الأقوىٰ والأرجح، رغم جواز ما اختاره أبو عبيد علىٰ ضعفه، فالتأويل الذي ذكره أبو جعفر النحاس وغيره من العلماء المتفقين معه في اختياره هو الأنسب لسياق المقام.

❁❁❁❁❁

[1] التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٣٤.

## المطلب الثاني :بين الصرف وعدمه

الممنوع من الصرف: هو اسم معرب لا يدخله تنوين التمكين، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، إلا إذا أضيف أو أدخلته " أل " فإنه يجر بالكسرة[1].

**والممنوع من الصرف نوعان:**

١ – نوع منع من الصرف لعلة واحدة، وذكر من ذلك جموعًا جاءت علىٰ وزن أفاعيل، مثل: أضاحي، وأماني، وأواقي.

٢ – ونوع منع ممن الصرف لوجود علتين معا، وذكر من ذلك الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، مثل: طوىٰ، وليلىٰ، أو العلمية والعجمة، مثل: محوة، وعرفة، وبغداد، والممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل مثل: أبرص، وأول[2]، إلا أن ذلك كان محل خلاف بين بعض علماء اللغة والقراءات كأبي عبيد ومعترضي اختياره في بعض المواضع، ومن ذلك ما يأتي:

**(طُوي ــ طُوًى)**

في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ١٢﴾ [3]

**يقول مكي بن أبي طالب:"** قوله:﴿ طُوًى ﴾ قراءة الكوفيين وابن عامر بالتنوين، ومثله في النازعات. وقرأهما الباقون بغير تنوين. وحجة من نوَّنه

---

[1] إسفار الفصيح / للهروي ١/ ٢١٣ (مقدمة المحقق).

[2] التطبيق النحوي/ للدكتور عبده الراجحي ص ٣٩١.

[3] طه : من الآية (١٠).

أنه جعله اسمًا لـ" الوادي" فأبدله منه فصرفه في المعرفة والنكرة؛ لأنه سمي مذكرًا بمذكر.

وحجة من لم ينون أنه جعله اسمًا للبقعة والأرض، فيكون قد سمىٰ مؤنثًا بمذكر، فلا ينصرف في المعرفة؛ لانتقاله من الخفة إلىٰ الثقل وللتعريف، و قد يجوز أن يكون معدولا كعُمَر، وإن كان لا يعرف عن أي شيء عدل كما أن " كُتَع وجمَع" معدولان، ولم يستعمل ما عدلا عنه، وقد قيل: إنَّ " طوىٰ " معدول عن طاوٍ كـ" عمر عن عامر"، والقراءتان حسنتان، غير أني أُوثِر ترك الصرف؛ لأن الحرمين وأبا عمرو عليه، واختار أبو عبيد التنوين، وخالفه ابن قتيبة فاختار ترك التنوين؛ لأنه اسم الوادي، وهو معدول، كعُمَر وزُفَر، قال: ولأن بعض رؤوس الآيات غير منونة، وهي رأس آية فيجب أن تتبع رؤوس بعض الآي بعضًا علىٰ مثال واحد[1].

**الدراسة والتحليل:**

من الواضح أن اختيار أبي عبيد القاسم للتنوين في كلمة "طوىً" كان محل خلاف بين علماء القراءات، ما بين رافضٍ لهذا الاختيار ومرجِّح لمقابله، ومسوٍ بينهما، فممن رفض اختيار أبي عبيد ورجَّح مقابله وهو عدم الصرف: أبو جعفر النحاس في قوله: "الوجه ترك التنوين؛ لأنه مثل «عمر» معدول، وهو معرفة، ويجوز أن يكون اسما للبقعة فلا ينصرف أيضا، ومن نوّن فزعم أبو إسحاق أنه يقدّره اسما للمكان غير معدول، مثل: حُطَم وصُرَد.

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٩٦.

قال أبو جعفر: ومن قال: طوىٰ فصرف جعله كضلع، ومعي، علىٰ أنه اسم للمكان، ويجوز ترك صرفه علىٰ أنه اسم للبقعة. قال أبو جعفر: من جعل طوىٰ بمعنىٰ ثنىٰ نوّن لا غير، يأخذه من ثنيت الشيء ثنىٰ أي قدّس مرّتين [١].

فأبو جعفر النحاس يري أن عدم الصرف هو الوجه والصواب في هذا الموضع، وفي هذا تأكيد لقول مكي ابن أبي طالب في ردِّه لاختيار أبي عبيد السابق، وهو التنوين (طُوًىٰ).

وهذا هو ما أكده ابن خالويه بقوله:" والاختيار: ترك صرفه، ليوافق الآي التي قبله [٢]. والهذلي في قوله:" وأبان بضم الطاء وترك التنوين، وهو الاختيار؛ لأنها اسم أرض أو وادي"[٣].

هذا في حين سوَّىٰ بعض العلماء بين الأمرين (الصرف وعدمه) في لفظ "طُوًىٰ"، ومن هؤلاء: السجستاني في قوله: " طوىٰ وطوىٰ: يقرآن جَمِيعًا. من جعله اسْم أَرض لم يصرفهُ، وَمن جعله اسْم الْوَادي صرفه لِأَنَّهُ مُذَكّر. وَمن جعله مصدرا كَقَوْلِك ناديته طوىٰ وثنىٰ، أَي مرَّتَيْنِ صرفه أَيْضا[٤].

---

[١] إعراب القرآن/ للنحاس ٣/ ٢٤.

[٢] الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٠.

[٣] الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ص ٥٩٧.

[٤] غريب القرآن/ للسجستاني ص ٣٢٢.

وهذا هو ما ذهب الأزهري[1]، وأبو علىٰ الفارسي[2]، والنيسابوري[3].

**تعليق واستنتاج:**

وعلىٰ ذلك، ومن خلال ما سبق ذكره أرىٰ أنَّ رَفْض اختيار أبي عبيد القاسم وترجَّيح مقابله وهو عدم الصرف: من قبل أبي جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب، ليس في محله، خاصَّةً وأنَّ كلا الوجهين قراءتان متواترتان وحسنتان سوَّىٰ كثير من العلماء بينهما في الأمرين (الصرف وعدمه).

ومع جواز الوجهين وصحة القراءتين إلا أن في عدم الصرف مزية تتمثل في أنَّ: " ترك التنوين في (طوىٰ) موافقة لرؤوس الآيات التي قبله". وهي قراءة الجمهور، بخلاف ما اختاره أبو عبيد القاسم من الصرف في هذا اللفظ.

❁❁❁❁❁

---

[1] معاني القراءات ٢/ ١٤٣.

[2] الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢١٩.

[3] المبسوط في القراءات العشر ص ٢٩٣.

## الخاتمة

### ونتائج البحث

.. هكذا وبعد انتهاء هذه الرحلة التي عرضنا فيه بالدراسة والتحليل لهذه الاعتراضات علىٰ اختيار أبي عبيد القاسم في القراءات ----- خلال هذا البحث- نكون قد وقفنا علىٰ أهم نقاط الاختلاف بين أبي عبيدٍ والمعترضين علىٰ اختياراته كابن قتيبة، وأبي جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب، وغيرهم، وقد خَلُص البحث إلىٰ بعض النتائج، وأهمها ما يأتي:

١-أنَّ اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام يعد من اختيار الدراية، واختيار الدراية هو اختيار غير مبني علىٰ روايةٍ منقولةٍ، وإنَّما علىٰ الاجتهاد الفردي للمؤلف، فلا يجوز أن يبنىٰ عليه قراءة أو إقراء؛ لما فيه من الخلط والتلفيق، بخلاف اختيار الرواية (وفقًا لما أقره علماء اللغة والقراءات)، وهذا ما جعل اختيار أبي عبيد القاسم محل نقدٍ واعتراضٍ من بعض العلماء قديمًا وحديثًا.

٢-وَهْم أبي عبيد القاسم في إنكاره كثيرًا مما خالف اختياره من قراءات، رغم أنها قراءات صحيحة وجيدة[1]، بل قد يكون المنكَر منها له وجه من الصحة والصواب أقوىٰ مما اختاره أبو عبيد نفسه؛ مما فتح باب الاعتراض عليه، وأوقعه في الخطأ وصار محلاً للنقد من أبي جعفر النحاس وغيره.

٣-ظهر من خلال البحث اعتماد أبي عبيد في اختياره علىٰ التفسير والتأويل البعيد، الذي يخرج باللفظ في معناه عن السياق ويجعله غير ملائم

(١) ينظر ألفاظ: (دَفْع - دِفَاع)، و(خَرْجًا ـ خَرَاجًا) من هذا البحث.

للمعنىٰ العام للنص في بعض الأحيان، كما في تفسيره لمجيء الفعل "يرىٰ" في قوله تعالىٰ: «ولو يرىٰ الذين ظلموا العذاب» ـ بالياء ـ فقد جعل المرئي المشكوك فيه هو العذاب، وهو متيقن الوقوع؛ فقد قال أبو جعفر: روي عن محمد بن يزيد أنه قال: هذا التفسير الذي جاء به أبو عبيد بعيد وليست عبارته فيه بالجيدة؛ لأنه يقدّر «ولو يرىٰ الذين ظلموا العذاب» وكأنه جعله مشكوكا فيه، وقد أوجبه الله (ﷻ)[1].

٤- اتَّضح من خلال البحث اعتماد أبي عبيد علىٰ أضعف الوجهين وإنكار الوجه الآخر الأقوىٰ، كما في إنكاره "غَرْفَة" بالفتح مع جوازه، وكونه أقوىٰ من الضم " غُرْفَة".

٥- كذلك ظهر من خلال البحث أنَّ أبا عبيد قد يذهب في اختياره إلىٰ مخالفة الجمهور من أئمة اللغة والنحو والقراءات كابن قتيبة، والنحاس، والزجاج وغيرهم في بعض المواضع، ويكون رأيه مرجوحًا في مقابل رجحان رأيهم[2].

٦- كذلك ثبت من خلال البحث عدم صحة بعض الاعتراضات التي أُخِذَت علىٰ أبي عبيد في بعض اختياراته[3]، وقد ناقش البحث ذلك، وأثبت صحة ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم، ووَهْم وخطأ من أنكر عليه اختياره هذا.

---

(١) ينظر موضع: (من الأفعال الناصبة "رأىٰ") من هذا البحث.

(٢) ينظر ألفاظ: (غيابات- غيابة)، (يُثْبِتُ ـ يُثَبِّتُ) من هذا البحث.

(٣) ينظر ألفاظ: (اللهِ الَّذِي ـ اللهُ الَّذِي)، (تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ـ يتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ) من هذا البحث.

٧-اتَّضح من خلال البحث استواء الوجهين (ما اختاره أبو عبيد، وما رفضه المنكرون عليه) في بعض المواضع، لكن الترجيح جاء فيها من جانب الباحث؛ حيث جاء ذلك استنادًا إلىٰ قوة حجة المرجَّح منها وتوافقه مع المعنىٰ من وجهة نظر الباحث[١].

٨-ثبت أنَّ معظم هذه الاعتراضات التي قامت علىٰ إنكار اختيار أبي عبيد تتجاهل موافقة هذا الاختيار لقراءاتٍ قرآنية متواترة[٢]، وهو ما يقوِّي ويدعم هذا الاختيار ضد المعترضين له من العلماء.

وأخيرًا أوصىٰ الباحثين بضرورة الاهتمام بالقراءات القرآنية والاختيارات منها، ومراجعتها؛ نظرًا لما تحويه من فوائد جمَّة، ودروسٍ تسهم في النهوض باللغة والارتقاء بها، ويمكن الكشف عن أوجه القوة والضعف فيها.

كما أوصىٰ باتِّباع الحِيَدَة والموضوعية في عرض وتحليل مثل هذه القضايا اللغوية النقدية المتعلقة بالقراءات القرآنية، خلال الدراسات اللغوية المتنوعة.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**

❁❁❁❁❁

---

(١) ينظر موضع: (تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ـ يتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ) من هذا البحث.

(٢) ينظر مثلاً موضع: (وعد ـ وواعد)، (طوىٰ ـ طوىً "بالصرف وعدمه")،وغيرها من هذا البحث.

# الفهارس الفنية

## (١) فهرس الآيات القراءات القرآنية

| م | السورة | القراءة القرآنية | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | البقـرة | ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ /﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسِىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ | ٥١ | ٣٥١١ |
| | | ﴿وَإِذْ ولَوِيَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَونَ العَذَابَ﴾ الرؤية العلمية أوالبصرية | ١٦٥ | ٣٥٣٤ |
| | | ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ﴾ و﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ﴾ | ١٨٤ | ٣٥١٩ |
| | | ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾، ﴿إِلاَّ مَنِ إِغْتَرَفَ غَرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾ | ٢٤٩ | ٣٥٠٨ |
| | | ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾و ﴿وَلَوْلاَ دِفَعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ | ٢٥١ | ٣٥٠١ |
| ٢ | يوسف | ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾، ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ | ١٠ | ٣٥١٦ |
| ٣ | إبراهيم | ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾ و﴿وَيُثْبِتُۖ﴾ | ٢٧ | ٣٥٢١ |
| | | ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ﴾ و ﴿ٱللَّهُ ٱلذِى﴾ | ٢ | ٣٥٣٢ |
| ٤ | النحل | ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ يَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ | ٢٨ | ٣٥٢٤ |

| م | السورة | القراءة القرآنية | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | الكهف | ﴿فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا﴾ / قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجاً ﴾. | ٩٤ | ٣٥٠٤ |
| ٦ | طه | ﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴾﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً﴾ | ١٠ | ٣٥٣٨ |
| ٧ | الأنبياء | ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٨﴾/ نُجِّيَ) | ٨٨ | ٣٥٢٨ |

(انتهى فهرس القراءات القرآنية)

## (٢) فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم (جلَّ من أنزله) برواية قالون وورش عن نافع، وقنبل عن ابن كثير، والدوري والسوسي عن أبي عمرو البصري.

### (حرف الألف)

١ ـ الإبانة في اللغة العربية / لسلمة بن مسلم العوتبي، تحقيق/ د. عبد الكريم خليفة ورفاقه، الناشر/ وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ ـــ ١٩٩٩م.

٢ ـ الاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره عند القراء (رسالة ماجستير) للباحث/ أمين بن إدريس، بجامعة أم القرىٰ عام ١٤٢١ه.

٣ ـ أبنية العربية في ضوء علم التَّشكيل الصوتي/ للدكتور عبد الغفار هلال، دار الطباعة المحمدية ـ القاهرة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر/ للبنَّا الدمياطي، تحقيق/ د. محمد شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥ ـ الأزهية في علم الحروف/ للهروي (علي بن محمد) تحقيق/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٦م.

٦ ـ أسرار العربية/ لابن الأنباري، تحقيق/ محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

٧ ـ أسس علم اللغة/ لماريوباي ـ ترجمة/ الدكتور أحمد مختار عمر ـ عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٨ ـ الأصوات اللغوية/ للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦١م.

٩ - الأعلام/ للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ـــ لبنان، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

١٠ - الأمثال/ للهاشمي، الناشر/ دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

١١ - الإنصاف في مسائل الخلاف/ لابن الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

## (حرف الباء)

١٢ - البحر المحيط / لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ه.

١٣ - البداية والنهاية/ لابن كثير، دار الفكر ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٤ - بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس/ للضَّبي، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٥ - البلغة في المذكر والمؤنث/ للأنباري، تحقيق/ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

## (حرف التاء)

١٦ - تاج العروس من جواهر القاموس/ للزَّبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، دار الهداية (ولم تذكر بلد ولا سنة النشر).

١٧ - تاريخ الأدب العربي/ لكارل بروكلمان، ترجمة/ د. رمضان عبد التواب، ود. السيد يعقوب بكر، الطبعة الثانية، دار المعارف - القاهرة.

١٨ - تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٩ . تأويل مشكل القرآن/ لابن قتيبة، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان (لم تذكر سنة النشر).
٢٠ . التِّبيان في تصريف الأسماء/ لأحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢١ . تذكرة الحفاظ/ للذَّهبي، دار إحياء التراث العربي.
٢٢ . ترتيب المدارك وتقريب المسالك / لأبي الفضل القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي، تحقيق / سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨١-١٩٨٣م.
٢٣ . التطبيق النَّحوي / للدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٤ . تفسير الطبري ( جامع البيان عن تأو يل أي القرآن)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٨هـ.
٢٥ . تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم)، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، بتحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية ١٢٨٤هـ).
٢٦ . التيسير في القراءات السبع/ لأبي عمرو الدَّاني، عُني بتصحيحه/ أوتوبرتزل، مطبعة المثنىٰ، بغداد.

## (حرف الجيم)

٢٧ . جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس/ للميورقي الحَمِيدي، الناشر / الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٦٦ م.
٢٨ . جمال القراء وكمال الإقراء/ للسخاوي، تحقيق/ د. مروان العطيَّة، ود. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.

٢٩ . جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، وتحقيق اختياره في القراءة / لأحمد بن فارس السلوم، الناشر/ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

## (حرف الحاء)

٣٠ . حجة القراءات/ لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣١ . الحجة في القراءات السبع وعللها/ لابن خالويه، تحقيق/ د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٢ . الحجة للقرَّاء السبعة / لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

## (حرف الخاء)

٣٣ . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٤ . الخصائص/ لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.

## (حرف الدال)

٣٥ . درة الغواص/ للحريري، تحقيق/ عرفات مطرجي، الناشر/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٦ . دليل الطالبين لكلام النحويين/ لمرعي بن يوسف الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٧ . ديوان ابن أحمر، تحقيق/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق.

٣٨ - ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

## (حرف الراء)

٣٩ - الردُّ علىٰ ثعلب في الفصيح، لعلي بن حمزة البصري، دراسة لغوية/ للدكتور حسن فرغلي، دار الوفاق للطباعة والنشر، أسيوط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

## (حرف السين)

٤٠ - السبعة في القراءات/ لابن مجاهد، تحقيق/ د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة (لم تذكر سنة النشر).

٤١ - سير أعلام النبلاء/ للذهبي، تحقيق/ جماعة من العلماء، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

## (حرف الشين)

٤٢ - شذا العرف/ للشيخ الحملاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٣م.

٤٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ لابن العماد الحنبلي، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٤ - شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤٥ - شرح أشعار الهذليين/ للسكري، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، ومحمود شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة.

٤٦ . شرح التصريح علىٰ التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو) / للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٧ . شرح شافية ابن الحاجب/ للرضي، تحقيق/ محمد نور الحسن، ورفيقيه، دار لكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ-١٩٨٢م.

٤٨ . شرح قطر الندىٰ/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة الحادية عشر ١٣٨٣هـ.

٤٩ . شرح المفصَّل/ لابن يعيش، مكتبة المتنبِّي ـ مصر.

٥٠ . شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم / لنشوان الحميري، تحقيق/ د. حسين بن عبد الله العمري، ورفيقيه، الناشر/ دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، ودار الفكر دمشق، سورية الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩.

## (حرف الصاد)

٥١ . الصلة في تاريخ أئمة الأندلس/ لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

## (حرف الظاء)

٥٢ . الظواهر اللغوية في أدب الكاتب/ لمجدي إبراهيم، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

## (حرف العين)

٥٣ . العبر في خبر من غبر/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق/ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر/ دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٤ . علم اللغة بين التراث والمعاصرة/ للدكتور عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧م.

## (حرف الغين)

٥٥ . غاية النهاية في طبقات القُرَّاء/ لابن الجزري، نشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٦ . غريب القرآن/ لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق/ محمد أديب جمران، الناشر/ دار قتيبة - سوريا، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

## (حرف الفاء)

٥٧ . في اللهجات العربية/ للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

## (حرف القاف)

٥٨ . قراءة في كتاب الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات/ للدكتور أمين بن إدريس، إعداد/ مصطفىٰ عبد المجيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

٥٩ . القراءات القرآنية في لسان العرب/ للدكتور عبد الله باز، دار الزهراء للطباعة والنشر، الشرقية، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦٠ . القراءات المتواترة وأثر ها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية/ لمحمد حبش، دار الفكر - دمشق الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

## (حرف الكاف)

٦١ . الكامل في القراءات والأربعين الزَّائدة عليها/ للهذلي، تحقيق/ جمال بن السيد، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٢ . كتاب إيضـــاح الوقف والابتداء في كتاب الله (ﷻ)/ لابن الأنباري، تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشـــق ١٣٩١هـ ـــ ١٩٧١م.

٦٣ . الكتاب / لســـيبو يه، تحقيق/ عبد الســـلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢ه ـ ١٩٨٢م.

٦٤ . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه/ محمد نظام الدين الفتيح، الناشر/ دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.

٦٥ . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ د. محيي الدين رمضـان، مؤسـسـة الرسـالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

٦٦ . الكشـــف والبيان عن تفســـير القرآن/ للثعلبي، تحقيق/ الإمام أبي محمد بن عاشـور، مراجعة وتدقيق/ الأسـتاذ نظير السـاعدي، الناشـر/ دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

## (حرف اللام)

٦٧ . لســـان العرب/ لابن منظور، تحقيق/ د.عبد الله الكبير ورفاقه، دار المعارف، مصر.

٦٨ . لغة قريش/ لمختار سيدي الغوث، الناشر: النادي الأدبي ـــ الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م.

٦٩ . اللهجات العربية في التراث/ للدكتور أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٧٠ . اللهجات العربية في الجمهرة / للدكتور محمد عبد اللطيف علىٰ – رسالة ماجستير ـــ بكلية اللغة العربية ـــ بالقاهرة.

٧١ ـ اللهجات العربية في الكتاب لسيبويه/ لصالحة راشد، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

## (حرف الميم)

٧٢ ـ المبسوط في القراءات العشر/ لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني أبو بكر، تحقيق/ سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

٧٣ ـ مجاز القرآن/ لأبي عبيدة، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.

٧٤ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لابن جني، الناشر/ وزارة الأوقاف، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٥ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٧٦ ـ المدارس النحوية/ للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

٧٧ ـ المذكر والمؤنث/ لابن الأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر/ المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ـــ القاهرة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٧٨ ـ المذكر والمؤنث/ للفرّاء، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

٧٩ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان/ لليافعي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٨٠ ـ معاني القراءات/ للأزهري، الناشـر/ مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سـعود، المملكة العربية السـعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.

٨١ ـ معاني القرآن وإعرابه/ للزَّجَّاج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٨٢ ـ معرفة القُرَّاء الكبار علىٰ الطبقات/ للذهبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م.

٨٣ ـ معجم الأدباء/ لياقوت الحموي، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م.

٨٤ ـ معجم الشـعراء/ للمرزباني، تحقيق/ د.ف كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.

٨٥ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشـواهد الكبرىٰ/ لبدر الدين العيني، تحقيق/ د. علي محمد فاخر، ورفاقه، الناشـر / دار السـلام للطباعة والنشـر والتوزيع – القاهرة الطبعة الأولىٰ ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م.

٨٦ ـ المقتضـب/ للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـ.

٨٧ ـ المؤتلف والمختلف/ للآمدي، تحقيق/ د. ف.كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.

٨٨ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ لابن الجوزي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، ومصـطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م.

❁❁❁❁❁

**(تم البحث بحمد الله)**

**والله ولي التوفيق**